جامعة كفر الشيخ
كليــة التجارة
قسم الاقتصاد والمالية العامة

تطبيقات
في
المشاكل الاقتصادية المعاصرة

الأستاذ الدكتور

عصام عمر مندور

الفصل الأول

استخدام النماذج الاقتصادية في حل المشاكل

السؤال الأول: اذكر دون أن تشرح؟

أنواع النماذج على أساس درجة التجريد.

- النماذج المادية وتستخدما غالبا لأغراض الوصف.
- النماذج المناظرة
- النماذج الرياضية وتستخدما غالبا لأغراض التفسير والتنبؤ

عناصر النموذج الاقتصادي

- المتغيرات الداخلية والخارجية - العلاقات الدالية - المعاملات الاستراتيجية

العلاقات الدالية

- التعريفات (المتطابقات) - شروط التوازن
- العلاقات السلوكية - العلاقات التنظيمية - العلاقات الفنية

السؤال الثاني: وضح المقصود بالمفاهيم التالية.

النموذج يقصد بالنموذج انه "التصوير المبسط لأي شيء حقيقي كبناء أو طائرة". **النماذج المادية:** هي تلك النماذج التي لها مظهر الشيء الحقيقي. وهي سهلة الملاحظة والبناء والوصف، لكنها صعبة المعالجة وغير مفيدة في أغراض التنبؤ.

النماذج المناظرة: وهي أكثر تجريدا من النماذج المادية لأنها لا تشبه الشيء الحقيقي. وهي تبنى باستخدام مجموعة من الخصائص تختلف عن تلك التي يعرضها نظام القضية المطروحة. وهي أسهل في المعالجة وأكثر عمومية من النماذج المادية.

النماذج الرياضية: هي أكثر النماذج تجريدا. وهي تبنى باستخدام مجموعة من الرموز لتمثيل نظام القضية المعروضة وتتصف بالعمومية، وبالدقة، وبإمكانية معالجتها باستخدام القوانين الرياضية.

النموذج الاقتصادي هو تصوير جزئي أو كامل مبسط لأحد الجوانب الحياة الاقتصادية، ويتألف من مجموعة من الفروض التي تستهدف وصف أو التنبؤ بالسلوك الاقتصادي للوحدات الاقتصادية.

النموذج الساكن هو الذي يركز على نقاط التوازن وينظر إلى عملية التغيير على أنها عملية لحظية. أما **النموذج الحركي** فيركز على مسار الحركة وينظر إلى عملية التغيير على أنها تستغرق وقتا.

النموذج الخطي هو الذي يتم تمثيله في معادلات من الدرجة الأولى ويأخذ في الرسم شكل الخط المستقيم. **أما النموذج غير الخطي** هو الذي يتم تمثيله في معادلات من الدرجة الثانية فأكثر ويأخذ في الرسم شكل منحنى.

النموذج المستقر: هو النموذج الذي له حل وحيد أو يكون له نقطة توازن واحدة أو هو النموذج الذي تعود فيه المتغيرات الداخلية إلى التوازن مرة أخرى عقب أي اضطراب. أما **النموذج غير المستقر** هو الذي يكون له أكثر من حل، أو يكون له أكثر من نقطة توازن أو أن المتغيرات الداخلية فيه تأخذ عقب الاضطراب في الابتعاد أكثر فأكثر عن نقطة التوازن مع مرور الزمن.

المتغيرات الداخلية: هي المتغيرات التي لا تعرف مقاديرها إلا بعد حل النموذج أما **المتغيرات الخارجية** هي المتغيرات التي تتحدد خارج النموذج (أي تعتبر من المعطيات).

النموذج المغلق يطلق على النموذج الذي تكون جميع متغيراته داخلية. ولكن حين يوجد إلى جوار المتغيرات الداخلية متغيرات خارجية، فيطلق عليه **النموذج المفتوح.**

النموذج الآني الذي تكون العلاقات فيه دائرية ومن ثم يتطلب تحديد قيم المتغيرات الداخلية فيه حل النموذج كله دفعة واحدة. أما **النموذج التتابعي** تكون العلاقات فيه تتابعيه، ومن ثم يتم حل النموذج على مراحل، في كل مرحلة منها تتحدد قيمة أحد المتغيرات الداخلية باستخدام قيم المتغيرات الداخلية التي تكون قد تحددت في مراحل سابقة لهذه المرحلة. هذا ويعتبر النموذج الكينزي مثالا للنماذج الآنية، بينما يعتبر نموذج العنكبوت، والذي يتناول عرض وطلب الحاصلات الزراعية أحد الأمثلة على النماذج التتابعية.

متغير التدفق هو المتغير الذي لا يمكن قياسه إلا كمعدل تدفق خلال فترة زمنية معينه إذا لا معنى للقول بان الدخل القومي 70 مليار جنيه ما لم نحدد الفترة الزمنية التي تتحقق خلالها هذه القيمة ولتكن السنة. أما **متغير الرصيد** هو الذي لا يعتمد قياسه على بعد زمني معين حيث أنه يرتبط بلحظة زمنية. وتعتبر قوة العمل مثالا لمتغير الرصيد حيث يقال أنها تتكون من 14 مليون عامل في لحظة زمنية معينة.

حل النموذج: ويقصد به تحديد قيم المتغيرات الداخلية في ضوء معلمات المعادلات والقيم المعطاة للمتغيرات الخارجية. ويستلزم وجود حل وحيد للنموذج، أن يكون عدد المتغيرات الداخلية مساويا لعدد المعادلات، بالإضافة إلى ضرورة أن تكون المعادلات متسقة ومستقلة عن بعضها.

العلاقات الدالية هي التي تربط المتغير الداخلي بالمتغيرات الخارجية وذلك في شكل مجموعة من المعادلات الهيكلية تمثل كل منها علاقة سببية، وتوضح الطريقة التي يتأثر بها المتغير الداخلي نتيجة للتغيرات التي تطرأ على المتغيرات الخارجية. وهذه العلاقات إما أن تكون دائرية أو تتابعيه

العلاقة الدائرية: هي العلاقة التي يكون المتغير فيها سبب ونتيجة في نفس الوقت؛ سبب في تغير المتغيرات الأخرى، ونتيجة لهذه التغيرات. مثل النموذج الكينزي حيث يتوقف الإنتاج (نتيجة) على الطلب على السلع الاستهلاكية والطلب على السلع الاستثمارية، كما يتوقف الطلب على السلع الاستهلاكية على الدخل، ويتوقف الدخل بدورة على الإنتاج (سبب).

السؤال الثالث: حدد أي العبارات التالية صحيح وأيها خطأ.

1. تستخدم النماذج الاقتصادية في الشرح والتفسير وكذلك في الاستنتاج والتنبؤ.
2. تفتقر استنتاجات وتنبؤات النماذج الاقتصادية إلى الدقة على خلاف تلك المستنبطة من نماذج العلوم الطبيعية.
3. يجب النظر إلى نتائج النماذج الاقتصادية على أنها مجرد دلالات وإشارات وليست إثباتات قاطعة.

4. يهدف النموذج الاقتصادي إلى الحصول على معلومات عن الكيفية التي يعمل بها الاقتصاد.
5. يشترط في النموذج أن يبرز الملامح الأساسية للشيء الذي تمثله.
6. يمكن التعبير عن النموذج الاقتصادي لغويا أو باستخدام الرياضيات.
7. النموذج ليس تمثيل حقيقي أو كاملا لمقابله في الواقع.
8. ليست جميع النماذج بالضرورة تصغير لأشياء حقيقية.
9. الاختبار الناجح لقابلية النموذج للتطبيق يحوله إلى نظرية.
10. ليس ضروريا أن يكون النموذج قابلا للتطبيق في 100% من الحالات.
11. يقصد بحل النموذج تحديد قيم المتغيرات الداخلية في ضوء معلمات المعادلات والقيم المعطاة للمتغيرات الخارجية.
12. لا يعني وجود بعض المآخذ في استخدام النماذج في عرض الواقع أن نرفض بناء النماذج.
13. إن الهدف من النموذج هو أن يصف، ويشرح، ويتنبأ بأداء نظام ما.
14. يجب بعد أن يتم بناء النموذج أن تختبر قابليته للتطبيق.
15. ليس باستطاعة أي اقتصادي الاحتكام إلى نموذجه عن تقييم اقتراح معين.
16. لتحويل المتغير الخارجي إلى متغير داخلي نقوم بإضافة معادلة جديدة لنموذجنا تفسر سلوك هذا المتغير.
17. تعتبر النماذج الآنية أكثر شيوعا واستخداما من النماذج التتابعية.
18. انسب البيانات التي يمكن استخدامها مع النماذج التتابعية هي البيانات التي تتعلق بفترات زمنية صغيرة كالبيانات الأسبوعية أو الشهرية.
19. انسب البيانات التي يمكن استخدامها مع النماذج الآنية هي البيانات التي تتعلق بفترات زمنية طويلة كالبيانات السنوية.
20. تعرف قيم المعلمات وشكل العلاقات المكونة للنموذج الكنزي على أنها هيكل النموذج

السؤال الرابع: اختر إجابة واحدة فقط من الأربع إجابات.

1- أكثر النماذج تجريدا هي النماذج

أ) المادية ب) الرياضية ج) المناظرة د) لا شيء مما سبق

2- من أمثلة النماذج الاقتصادية التجميعية نموذج

أ) ليون فالراس ب) جون مينارد كينز ج) ألفريد مارشال د) لا شيء مما سبق

3- يشرح النموذج الكينزي العوامل التي تحدد مستوى ..... في الاقتصاد القومي

أ) الدخل ب) التوظف ج) الأسعار د) كل ما سبق

4- المتغيرات التي لا تعرف مقاديرها إلا بعد حل النموذج هي المتغيرات

أ) المتغيرات الداخلية ب) المتغيرات الخارجية ج) متغيرات التدفق د) متغيرات الرصيد

5- ..... هي القيمة التي تترجم أثر التغير في أحد المتغيرات بوحدة واحدة إلى تغير في قيمة المتغير الآخر الذي يظهر على اليمين.

أ) الدالة ب) المعلمة ج) المتغير د) كل ما سبق

6- دالة الضرائب التي توضح العلاقة بين الدخل وحصيلة الضرائب تعتبر علاقة

أ) سلوكية ب) تنظيمية ج) شرط توازن د) فنية

7- يتطلب تحديد قيم المتغيرات الداخلية للنماذج..... حل النموذج كله دفعة واحدة

أ) الخطية ب) التتابعية ج) الآنية د) كل ما سبق

8- من أمثلة النماذج الآنية النموذج

أ) الخطي ب) العنكبوتي ج) الكينزي د) كل ما سبق

9- النماذج الأكثر شيوعا واستخداما هي النماذج

أ) الخطية ب) التتابعية ج) الآنية د) كل ما سبق

10- يعتبر النموذج الكينزي من نماذج الأجل

أ) الطويل ب) **القصير** ج) المتوسط د) لا شيء مما سبق

11.مع عدم ثبات العوامل الأخرى على ما كانت عليه، وتشوش الصورة. ما هي الجدوى من النماذج الاقتصادية. ..... الحياة الاقتصادية

أ) أنها مفيدة في فهم ب) في تحليل ظواهر ج) اتخاذ قرارات بشأن د) كل ما سبق

12.المتغيرات التي لا تعرف مقاديرها إلا بعد حل النموذج يطلق عليها اسم المتغيرات

أ) الخارجية ب) الداخلية ج) المستقلة د) كل ما سبق

13.المتغيرات التي تتحدد خارج النموذج أي تعتبر من المعطيات يطلق عليها اسم المتغيرات

أ) التابعة ب) الداخلية ج) الخارجية د) كل ما سبق

14.غالبا ما يطلق على النموذج الذي تكون جميع متغيراته داخلية اسم النموذج

أ) الآني ب) المفتوح ج) المغلق د) التتابعي

15.حين يوجد إلى جوار المتغيرات الداخلية متغيرات خارجية، فإن النموذج في هذه الحالة يسمى النموذج

أ) الآني ب) المفتوح ج) المغلق د) التتابعي

16.نظرا لأن معظم البيانات المتاحة عن المتغيرات الاقتصادية هي بيانات سنوية فإن النماذج الأكثر شيوعا واستخداما في الاقتصاد هي النماذج.

أ) المناظرة ب) التتابعية ج) الآنية د) كل ما سبق

17.ويري البعض أن انسب البيانات التي يمكن استخدامها مع النماذج التتابعية هي البيانات التي تتعلق بفترات زمنية

أ) طويلة ب) صغيرة ج) متوسطة د) لا شيء مما سبق

18.انسب البيانات التي يمكن استخدامها مع النماذج الآنية هي البيانات

أ) الأسبوعية ب) الشهرية ج) الربع سنوية د) لا شيء مما سبق

19.الذي يعبر عن حلقة السببية بين المتغيرات، ويرتبط جهلنا بصفة خاصة بقيمتها هي

أ) شروط التوازن ب) العلاقة التتابعيه ج) المعاملات د) لا شيء مما سبق

20.الذي يصف درجة الكثافة التي يؤثر بها أحد المتغيرات الخارجية على قيمة المتغير الداخلي.

أ) شروط التوازن ب) العلاقة التتابعيه ج) المعاملات د) لا شيء مما سبق

21.يطلق على نسبة ما ينفق على الاستهلاك من كل جنيه يزيد به الدخل القومي اسم الميل ..... للاستهلاك، في حين يطلق على نسبة ما ينفق على الاستهلاك من كل جنيه من الدخل القومي اسم الميل ..... للاستهلاك

أ) الحدي& المتوسط ب) المتوسط& الحدي ج) الحدي& الحدي د المتوسط& المتوسط

22.يطلق على المتغير الذي لا يمكن قياسه إلا كمعدل تدفق خلال فترة زمنية معينه أسم المتغير.

أ) التابع ب) التدفق ج) الرصيد د) المستقل

23.يطلق على المتغير الذي لا يعتمد قياسه على بعد زمني معين حيث أنه يرتبط بلحظة زمنية أسم المتغير.

أ) التابع ب) المستقل ج) الرصيد د) التدفق

24.تعتبر قوة العمل مثالا لمتغير ..... حيث يقال أنها تتكون من 14 مليون عامل في لحظة زمنية معينة

أ) التابع ب) المستقل ج) الرصيد د) التدفق

25.يعتبر الدخل القومي مثال لمتغير .... في حين أن حجم البطالة مثال لمتغير ....

أ) الرصيد & الرصيد ب) التدفق& الرصيد ج) الرصيد& التدفق د) التدفق& التدفق

26. المعنى الصحيح للعبارة أن نقول كان الدخل القومي

أ) لمصر 300 مليار دولار ب) 300 مليار دولار في عام 2018

ج) لمصر 300 مليار دولار في عام 2018 د) مصر 300 مليار دولار في تاريخ 12/31 2018

27.يعتد النموذج الكينزي بالأجل القصير ولذا فهو

أ) يهتم بمشاكل النمو الاقتصادي ب) يهتم بمشاكل التقلبات الاقتصادية

ج) يهتم بالتحليل الساكن المقارن د) كل ما سبق

28.يعتد النموذج الكينزي بالأجل القصير لأنه يفترض أن

أ) رأس المال والأرض ثوابت ب) الناتج القومي يعتمد فقط على العمل.

ج) مستوى التغيير التكنولوجي ثابت د) كل ما سبق

1	**ب**	6	**ب**	11	**د**	16	**ج**	21	أ	26	**ج**
2	**ب**	7	**ج**	12	**ب**	17	**ب**	22	**ب**	27	**ب**
3	**د**	8	**ج**	13	**ج**	18	**د**	23	**ج**	28	**د**
4	أ	9	**ج**	14	**ج**	19	ج	24	**ج**	29	
5	**ب**	10	**ب**	15	**ب**	20	ج	25	**ب**	30	

السؤال الخامس: حالات عملية محلولة.

تمرين: 1. استخدم معادلات النموذج التالي في تحديد القيم التوازنية لكل من الدخل والمستوى العام للأسعار وسعر الفائدة، ومعدل البطالة، ثم استخدم تلك القيم في إيجاد قيم المتغيرات الداخلية للنموذج.

أولا: سوق السلع:

(1) شرط التوازن ل = ك + ث + ح + ر – و

(2) دالة الاستهلاك ك = 90 + 0.65 ل$_م$

(3) تعريف الدخل المتاح: ل$_م$ = ل – ض

(4) دالة الضرائب الصافية: ض= 10 + 0.1 ل

(5) دالة الاستثمار الخاص: ث = 50 – 10 ف

(6) دالة الإنفاق الحكومي: ح = 10

(7) دالة الصادرات: ر = 60

(8) دالة الواردات: و = 53.5+ 0.085 ل

ثانيا: سوق النقد:

(9) شرط التوازن: ط = ن

(10) دالة طلب النقود: ط/س= 112 − 16ف + 0.2ل

(11) دالة عرض النقود: ن = 115

ثالثا: سوق العمل:

(12) شرط التوازن: ع ع = ط ع

(13) دالة عرض العمل: ج = 25

(14) دالة طلب العمل: ج = س x (25+ 0.2 ع)

(15) قوة العمل: ق = 8

(16) معدل البطالة الإجبارية: ي = 100 (8− ع*)/ 8

(17) دالة الإنتاج الكلية: ل = 81.5 + 25 ع − 0.1 ع^2

الحـــل

1-إيجاد معادلة الطلب الكلى:

أولا: اشتقاق معادلة التوازن السلعي ت س:

(1) ايجاد قيمة ك بدلالة ل وليس ل$_م$ وذلك بالتعويض بدالة الضرائب الصافية في تعريف الدخل المتاح ل$_م$

حيث : ل$_م$ = ل − ض

= ل −(10 + 0.1 ل)

= ل − 10 − 0.1 ل

= ل (1− 0.1) − 10

ل$_م$ = 0.9 ل − 10 وبالتعويض عن ل$_م$ في دالة الاستهلاك ك نحصل على

ك = 90 + 0.65 (0.9 ل − 10)

ك = 90 + 0.585 ل − 6.5

ك = 83.5 + 0.585 ل

وبالتعويض عن ك بقيمتها وكذلك بباقي المتغيرات في شرط توازن سوق السلع نحصل على:

ل = (83.5+ 0.585 ل) +50− 10ف+ 10+ 60 −(53.5+0.085 ل)

ل = 83.5+ 0.585 ل+50− 10ف + 10+ 60 − 0.085 ل

ل = (83.5+50+ 10+60− 53.5) +(0.585 ل−0.085 ل) − 10ف

ل = (150) +(0.5 ل) − 10ف وبنقل ل جهة اليمين

ل − 0.5 ل = 150 − 10 ف

0.5 ل = 150 − 10 ف

ل = 300 − 20 ف (وهذه هي معادلة المنحنى ت س)

ولا يجاد قيمة ف يتم نقل ف ناحية اليمين ول لناحية اليسار بإشارة مخالفة نحصل على

20 ف = 300 − ل وبقسم المعادلة على 20 نحصل على

ف = 15 − 0.05 ل

ثانيا: اشتقاق معادلة التوازن النقدي ت ن:

وحتى نستطيع التعويض في شرط التوازن في سوق النقود حيث ن = ط

نقوم بقسمة الشرط على س فيصبح الشرط ن/س = ط/س ثم نعوض عن ن بقيمتها و ط/س بقيمتها فنحصل على

(115/ س) = 112 − 16ف + 0.2 ل

نحل لقيمة ل بدلالة س وف لنحصل على معادلة ت ن:

0.2 ل = (115/ س) − 112 − 16 ف بالقسمة علي 0.2 نحصل على

ل = (575/ س) − 560 + 80 ف

ثالثا: اشتقاق معادلة الطلب الكلي:

نعوض عن ف (معادلة 2) في معادلة ت ن بما تساويه من معادلة ت س كما يلي:

ل = (575/ س) − 560 + 80(15 − 0.5 ل)

ل = (575/ س) + 640 − 4 ل

5 ل = 640 + (575/س)

ل = 128+ (115/ س) وهذه هي معادلة الطلب الكلي

معادلة العرض الكلي:

أولا: نعوض في شرط التوازن في سوق العمل بعرض العمل والطلب عليه فنحصل علي:

25 = س (25 – 0.2 ع)

نحل لمستوى ع بدلالة س لنحصل على المستوى التوازني للتوظف الذي يتوقف على المستوى العام للأسعار ونقسم على س (لتنتقل س جهة اليمين)

(25/ س) = 25 – 0.2 ع وبنقل ع جهة اليمين وس لجهة اليسار بإشارة مخالفة

0.2 ع = 25 – (25/ س) بالقسمة علي 0.2 نحصل على

ع = 125 – (125/ س) وهذه معادلة المستوى التوازني للتوظف

ثانيا: اشتقاق معادلة العرض الكلي:

نعوض بالمستوى التوازني للتوظف في دالة الإنتاج الكلية لنحصل على معادلة العرض الكلي:

ل = 81.5 + 25 (125–125/س) 0.1– (125 – 125/ س)^2

نفك القوس الأول بضرب 25 فيما بداخل القوس، ونفك القوس الثاني بتربيع العنصر الأول+ تربيع العنصر الثاني + العنصر الأول × العنصر الثاني × 2

ل =81.5 +(3125 –3125/س) 0.1– [15625+15625/ س^2+(125×(– 125/س)× 2)]

ل =81.5 +(3125 –3125/س) 0.1–[15625+15625/س^2–31250/س] نضرب–0.1× القوس

ل =81.5 +(3125 –3125/س) – 1562.5–1562.5/ س^2+3125/س نجمع العناصر المتشابهة

ل =(81.5 +3125 –1562.5)(–3125/س+3125/س) –1562.5/س^2 بالتجميع نحصل على

ل = 1644 – 1562.5/س^2 وهذه هي معادلة العرض الكلي

التوازن الاقتصادي الكلي.

لتحديد المستوى التوازني للمستوى العام للأسعار نجعل الطلب الكلي مساويا العرض الكلي:

128 +(115/ س) = 1644 – (1562.5/س^2)

ثم نضرب كلا الطرفين في س^2، وجعل كل القيم في طرف واحد:

128 س^2 + 115 س = 1644س^2 – 1562.5

–1516س^2 + 115س + 1562.5 = صفر

ولإيجاد قيم س التي تحقق هذه المعادلة نستخدم الصيغة التربيعية التالية:

$$س_1 ، س_2 = \frac{- ب \pm \sqrt{ب^2 - 4 أ جـ}}{2 أ}$$

$$س_1 ، س_2 = \frac{- 115 \pm \sqrt{(115)^2 - 4 (1516-) (1562.5)}}{2 (1516-)}$$

$$س_1 , س_2 = \frac{- 115 \pm \sqrt{13225 + 9475000}}{3032-}$$

$$س_1 , س_2 = \frac{- 115 \pm \sqrt{9488225}}{3032-}$$

$$س_1 = \frac{(-115 + 3080.3)}{3032-} \quad ، \quad س_2 = \frac{(-115 - 3080.3)}{3032-}$$

إما $س_1 = -0.977998$ ، $س_2 = 1.053857$

ولما كانت الأسعار السالبة ليس لها معنى اقتصادي، فإننا نعتبر المستوى العام التوازني للأسعار هو: **س* = 1.053857**

نعوض بهذا المستوى في دالة الطلب الكلي (أو دالة العرض الكلي) لتحدد المستوى التوازني للناتج القومي الحقيقي:

ل* = 128 + (1.053857 / 115)

= 128 + 109.1229 = **237.12**

ثم نستخدم س*، ل* في تحديد القيم التوازنية لسائر المتغيرات الداخلية الأخرى كما يلي:

ض* = 10+ 0.1 (237.12) = 33.71

ل م* = 237.12 – 33.71 = 203.41

ك* = 90 + 0.65 (203.41) = 222.21

ف* =15 – 0.05 (237.12) = 3.143854 (من معادلة ت س)

ث* =50 – 10(3.143854) = 18.56

و* = 53.5 + 0.085 (237.12) = 73.65

(ط/س)* = 112 – 16(3.143854) + 0.2 (237.12)= 109.12

ع* = 125 – (1.053857 / 125) = 6.388123

ى* = 100 × (8 – 6.388123) / 8 = 20.15%

هذا ويمكن تحديد القيم النقدية (الاسمية) لكل المتغيرات بضرب قيمتها الحقيقية التي حصلنا عليها في المستوى العام للأسعار وهو 1.053857.

تمرين: 2. بالتطبيق على التمرين السابق **وضح أثر التغيرات التي تطرأ على القيم التوازنية في الحالات التالية:** زيادة الانفاق الحكومي ب 5 اي Δ ح$_0$ = 5 ، أو نقص الضرائب الصافية ب 5 أي Δ ض$_0$ = – 5 ، أو زيادة العرض النقدي ب 5 أي Δ ن$_0$ = 5 ، أو زيادة معدل الاجر ب 5 أي Δ ج$_0$ = – 5

المتغير	القيم التوازنية الأصلية	السياسة المالية		السياسة النقدية	سياسة الدخول
		Δح$_0$= 5	Δض$_0$=– 5	Δ ن$_0$ = 5	Δ ج$_0$ = – 5
س*	1.054	1.057	1.056	1.056	0.851
ل*	237.123	244.824	242.129	241.683	263.137
ض*	33.712	34.482	29.213	34.168	36.314
ل م*	203.411	210.342	212.916	207.515	226.823
ك*	222.217	226.722	228.395	224.884	237.435
ف*	3.144	3.259	3.219	2.916	1.843
ث*	18.561	17.412	17.814	20.841	31.568
و*	73.655	74.310	74.081	74.043	75.867
(ط/س)*	109.123	108.824	108.929	113.683	135.137
ع*	6.388	6.713	6.599	6.580	7.490
ى*	20.148	16.086	17.509	17.745	6.377

تمرين: 3 من المعلومات التالية المطلوب تحديد معادلة منحنى التوازن السلعي ت س.

(1) شرط التوازن ل = ك + ث + ح + ر – و

(2) دالة الاستهلاك ك = 130 + 0.8 ل$_م$

(3) تعريف الدخل المتاح: ل$_م$ = ل – ض

(4) دالة الضرائب الصافية: ض = 37.5 +0.2 ل

(5) دالة الاستثمار الخاص: ث =700 – 100 ف

(6) دالة الإنفاق الحكومي: ح = 350

(7) دالة الصادرات: ر = 150

(8) دالة الواردات: و= 200 + 0.14 ل

والمطلوب:

تحديد معادلة التوازن السلعي (ت س)

الحل

(1) **لاشتقاق معادلة منحنى التوازن السلعي ت س**

أعد التعبير عن ك بدلالة ل وليس ل$_م$ وذلك بالتعويض في المعادلة عن(2) بتعريف الدخل المتاح ل$_م$ (3) بعد التعويض فيها بدالة الضرائب الصافية (4)، بذلك تكون:

ك = 130 + 0.8 (ل – 37.5 – 0.2 ل)

= 130 + 0.8 ل – 30 – 0.16 ل

= 100 + 0.64 ل

(2) عوض بالناتج في شرط توازن سوق السلع (1) وكذلك بباقي المتغيرات (5) و(6) و(7) و(8) لتحصل على:

∴ ل= 100 + 0.64 ل + 700 – 100 ف + 350 + 150– 200 – 0.14 ل

(1– 0.64 + 0.14) ل = 100 + 700 + 350 + 150 – 200 – 100 ف

0.5 ل = 1100 – 100 ف بالضرب في 2 نحصل على

∴ **ل = 2200 – 200 ف** (وهذه هي معادلة المنحنى ت س)

ومنها 200 ف= 2200 – ل بالقسمة على 200

ف = 11– 0.005 ل

تمرين: 4 من المعلومات التالية المطلوب تحديد معادلة منحنى التوازن النقدي ت ن:

(9) شرط التوازن: ط = ن

(10) دالة طلب النقود: ط/س = 1750 – 50 ف + 0.25 ل

(11) دالة عرض النقود: ن = 2000

والمطلوب:

تحديد معادلة التوازن النقدي (ت ن)

الحل

1- لاشتقاق معادلة ت ن:

عوض في شرط التوازن (9) بطلب النقود وعرض النقود لتحصل على

ط/س = ن/س

2000/س = 1750 – 50 ف + 0.25 ل

0.25 ل = 2000/س – 1750 + 50 ف

∴ **ل= 8000/س – 7000 + 200 ف** (وهذه هي معادلة المنحنى ت ن)

تمرين: 5 مستخدما النتائج التي توصلت إليها في 3 و4 والمطلوب تحديد معادلة الطلب الكلى، ثم اوجد المستويات التوازنية للطلب الكلى (ل) ومعدل الفائدة (ف) التي تساوى الدخل مع الإنفاق في سوق السلع وتساوى طلب النقود مع عرضها في سوق النقد بفرض أن المستوى العام للأسعار(س) =1

الحل

1- لاشتقاق معادلة الطلب الكلي:

بالتعويض عن ف في معادلة التوازن النقدي بما تساويه طبقا لمعادلة التوازن السلعي، نجد أن:

ل = 8000/س – 7000 + 200 (11 – 0.005 ل)

ل = 8000/س – 7000 + 2200 – ل

2 ل= 8000/س – 4800

∴ **ل = 4000/س – 2400** (وهذه هي معادلة الطلب الكلى).

عندما تكون س* =1، فإن ل= 4000 – 2400 = **1600**

وبالتالي، فإن ف* =11 – 0.005 (1600) =11– 8 = **3**

ومن ثم، فإن المستويات التوازنية للطلب الكلى والفائدة هي على التوالي 1600، 3%.

2- **ويمكن استخدام** س*، ل* في تحديد القيم التوازنية لسائر المتغيرات الداخلية الأخرى كما يلي:

ض* = 37.5 +0.2 (1600) = **357.5**

ل م* = 1600 – 357.5 = **1242.5**

ك* = 130 + 0.8 (1242.5) = **1124**

ث* =700 – 100(3) = **400**

و* = 200 + 0.14 (1600) = **424**

(ط/س)* = 1750 – (3)50 + 0.25(1600)= **2000**

وهنا نجد أن القيم النقدية (الاسمية) هي نفس القيم الحقيقية لأن المستوى العام للأسعار هو 1.

ل = 7200/س – 6600 + 300 (11 – 0.005 ل)

ل = 7200/س – 6600+ 3300 –1.5 ل

2.5 ل= 7200/س – 3300

∴ **ل = 2880/س – 1320** (وهذه هي معادلة الطلب الكلى).

عندما تكون س* =1، فإن ل= 2880 – 1320 = **1560**

وبالتالي، فإن ف* =11 – 0.005 (1600) =11– 7.8 = **3.2**

ومن ثم، فإن المستويات التوازنية للطلب الكلى والفائدة هي على التوالي **1560، 3.2%**.

رابعا: تمارين غير محلولة:

1-إذا كان لديك النموذج الكينزي التالي، والذي يقتصر فقط على سوق السلع والخدمات:

شرط التوازن : ل = ك + ث

دالة الاستهلاك : ك = 100×0.8 ل

داله الاستثمار : ث = 1000– 100 ف

فالمطلوب:

أ- تحديد معادلة التوازن السلعي (ت س) ثم إيجاد مستوى الطلب الكلى التوازني عندما يكون معدل الفائدة (ف) هو 3% (تدخل المعادلة على أنها 3 وليس 0.03)

ب- تحديد الأثر المترتب على زيادة الاستهلاك بحيث يصبح ك = 200+ 0.8 ل على منحنى التوازن السلعي.

ت- بيان ما إذا كانت تغيرات المستوى العام للأسعار ستؤثر على منحنى التوازن السلعي أم لا.

2- في السؤال السابق كان التغير فى الاستهلاك هو ك = 100 وطبقا لنظرية المضاعف ، فان التغير في الدخل التوازني (الطلب الكلى) يتحدد بالمعادلة ل = (1/(1- ك1) ك = (1/(1-0.8)) (100) = 5×100=500 هل لذلك علاقة بالإجابة على البند 2 في السؤال السابق؟

2-إذا كان لديك النموذج الكينزي التالي، والذي يقتصر فقط على سوق النقد:

شرط التوازن : ط = ن

دالة طلب النقود : (ط/س) = 30-90 ف + 0.3 ل .

داله عرض النقود : ن = 24

فالمطلوب:

أ- تحديد معادلة التوازن النقدي (ت ن)، ثم إيجاد مستوى الطلب الكلى التوازني في هذا السوق عندما يكون معدل الفائدة هو 5% (تدخل على أنها 5 وليس 0.05) ، والمستوى العام للأسعار هو 1.

ب-تحديد الأثر المترتب على زيادة العرض النقدي بحيث يصبح ن=270 على منحنى التوازن النقدي.

ت-بيان ما إذا كانت تغيرات المستوى العام للأسعار ستؤثر على منحنى التوازن النقدي أم لا.

4- مستخدما النتائج الأصلية التي توصلت إليها في التمرين 9 والتمرين 13 اوجد معادله الطلب الكلى؟ وإذا كانت س =1، فاوجد المستوى التوازني للطلب الكلى، وتأكد انه يحقق التوازن لكل من سوق السلع وسوق النقد .

5- من المعلومات التالية، المطلوب تحديد معادلة المنحنى ت س.

ل = ك + ث + ح + ر – و

ك = 130 + 0.8 لم

لم = ل – ض

ض = 37.5 +0.2 ل

ث =700 -100 ف

ح = 350

ر = 150

و= 200 + 0.14 ل

6- من المعلومات التالية، المطلوب تحديد معادلة ت ن:

ط = ن

ط/س = 1750 – 50 ف + 0.25 ل

ن = 2000

7- مستخدما النتائج التي توصلت إليها في السؤال 17 و18 والمطلوب تحديد معادلة الطلب الكلى، ثم اوجد المستويات التوازنية للطلب الكلى (ل) ومعدل الفائدة (ف) التي تساوى الدخل مع الإنفاق في سوق السلع وتساوى طلب النقود مع عرضها في سوق النقد بفرض أن المستوى العام للأسعار (س)=1

8- المطلوب تحليل الآثار الناتجة عن زيادة المساواة في توزيع الدخل على كل من المستوى الكلى للطلب ومعدل الفائدة، باستخدام منحنيات التوازن السلعي والتوازن النقدي.

9- بفرض انه توفرت لديك المعلومات التالية، اوجد معادله العرض الكلى بفرض أن قطاع الأعمال يحاول تعظيم أرباحه:

دالة الإنتاج: ل = 1240 + 210 ع – 30 $ع^2$.

معدل الأجر النقدي: ج = 30

10- مستخدما النتائج التي توصلت إليها في السؤالين 19 ، 21 وبفرض أن قوة العمل (ق) = 3، المطلوب إيجاد المستوى التوازني للأسعار (س) والمستوى التوازني للناتج القومي الحقيقي (ل)، ثم استخدمها للحصول على القيم التوازنية لسائر المتغيرات الداخلية الأخرى في النموذج كما ورد في الأسئلة 17 ، 18 ، 21.

12- مستخدما المعلومات التالية اوجد معادلات التوازن السلعي والتوازن النقدي والطلب الكلى والعرض الكلى، ثم اوجد جميع القيم التوازنية للمتغيرات الداخلية في النموذج:

ل = ك + ث

ك = 100 + 0.8 ل

ث = 1000− 10 ف

ط/س = ن/س

ط/س = 1375 – 50 ف + 0.25 ل

ن = 2500

ل = 5000 + 15ع – 0.25 $ع^2$

ج = 10

ق = 15

السؤال السادس: صور بيانيا.

1-أثر زيادة الإنفاق الحكومي (سياسة مالية) على وضع التوازن العام للاقتصاد المصحوب ببطالة إجبارية.

2-أثر زيادة كمية معدل الأجر النقدي (ج) على وضع التوازن العام للاقتصاد المصحوب ببطالة إجبارية.

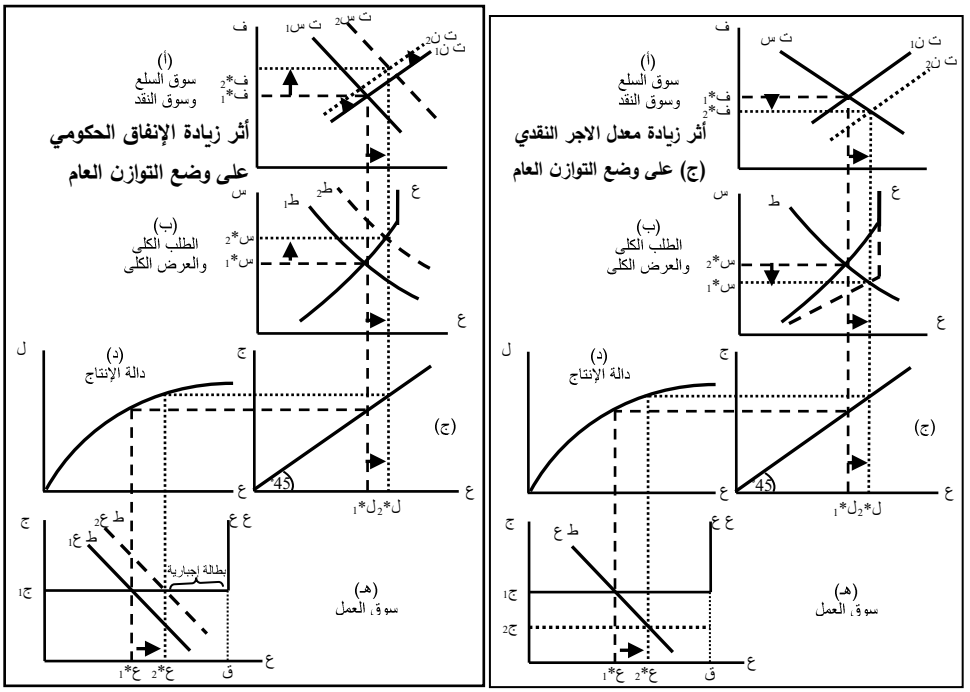

ونقدم فيما يلي ملخصا للتغيرات المتوقعة في المستويات التوازنية نتيجة للتغير في المتغيرات الخارجية او المعلمات، وعلى الطالب ان يوضح لنفسه كيفية استخلاص هذه النتائج من النموذج الكينزى الكامل في صورته البيانية التي قدمناها.

التغير في المتغير الخارجي أو المعلمة	ف*	ل*	س*	ع*
زيادة في الاستهلاك ($\Delta ك_0$)	+	+	+	+
زيادة في الاستثمار ($\Delta ث_0$)	+	+	+	+
نقص في الطلب على النقود ($\Delta ط_0$)	−	+	+	+
زيادة في قوة العمل ($\Delta ق_0$)	صفر	صفر	صفر	صفر
زيادة العناصر الإنتاجية الأخرى ($\Delta ل_0$)	−	+	−	−

*(−) تعني نقص

الفصل الثاني

استخدام نظريات السياسة الاقتصادية

في حل المشاكل الاقتصادية

السؤال الأول: اذكر دون أن تشرح؟

مزايا قاعدة تنبرجن:

1-بيان أهمية الدقة في صياغة الأهداف والتوافق بينها.

2-الإعانة في التحديد الدقيق للتغير المطلوب إجراؤه في الأدوات.

3-إيضاح نطاق النتائج الممكنة وغير الممكنة، وبالتالي بيان ما إذا كانت السياسات والأهداف تتسم بالواقعية أم لا.

4-خلق طلب على المعلومات الأفضل.

5-لبيان أهمية التنسيق بين السياسات خاصة إذا ما كانت الأهداف متعارضة.

أوجه قصور قاعدة تنبرجن: وسببها القاعدة تفترض ما يلي:

1- تفترض أن الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد يمكن التعبير عنها بمعادلات **خطية محددة،** ولكن العلاقات في الواقع **غير خطية** وتحتوي على **عناصر عشوائية.**

2- تفترض أن ردود الفعل فيها فورية، والحقيقة أن ردود الفعل ليست فورية.

3- تفترض أن جميع الأهداف والأدوات يمكن التعبير عنها كميا. والحقيقة أن كثير من الأهداف والأدوات يصعب التعبير عنها كميا كتحسين نوعية الحياة.

4- تفترض أن تغيرات السياسة حدية، والحقيقة غير ذلك، لأنه في سيؤدى تغيير الأدوات إلى تغيير معلمات العلاقات الهيكلية ومن ثم لن يمكن حل النظام.

5- تفترض القاعدة المعرفة التامة بالكيفية التي يعمل بها الاقتصاد، والنتائج التي تترتب على تغيير سياسة معينة. والحقيقة أن هذه المعرفة الاقتصاديين يشوبها كثير من الشك، وكل ما لديهم أفكار تقريبية عن أثر سياسة معينة.

6- تفترض القاعدة ضمنا أن الإجراءات التي تستلزمها السياسة والحقيقة أن كل الإجراءات تتكلف، ولهذا فإن السياسة الرشيدة هي التي تأخذ عنصر التكلفة في حسبانها وتقارنه بالعائد المنتظر.

7- تفترض القاعدة إمكانية الفصل الواضح بين ما يعتبر هدفا وما يعتبره أداة. ولكن الواقع معقد لدرجة يصعب معها في كثير من الأحيان إجراء هذا الفصل.

السؤال الثاني: وضح المقصود بالمفاهيم التالية.

نظرية الأهداف الثابتة. يرى تنبرجن أن التحقيق الآني لكل الأهداف الاقتصادية يتطلب أن يتوافر لدى السلطات المختصة عددا من أدوات السياسة يساوى على الأقل عدد ما ترغب في تحقيقه من أهداف.

المتغيرات الهدفية هي المتغيرات التي تحاول الحكومة الوصول بها إلى قيم مرغوبة.

تنسيق السياسة يعني ببساطة أن قيمة أي أداة لا ينبغي أن تحدد دون أن يتم في نفس الوقت تحديد القيم التوازنية لجميع الأدوات الأخرى.

مشكلة التخصيص تعني إلقاء مسئولية تحقيق هدف معين على أداة معينة.

نظرية الأهداف المرنة ترى أن الوصول إلى حل وسط يجمع بين الأهداف الثلاثة وقد يخطئ جميعها بفارق بسيط؛ أفضل من حل يحقق هدفين ويخطئ الهدف الثالث بفارق كبير.

نظرية الإرضاء لموسلى وطبقا لهذه النظرية، يُنظر إلى صانع السياسة على أنه وكيل يعمل على إرضاء موكله، فليس هدفه تحقيق الأهداف على أفضل ما يكون التحقيق في كل الأوقات، ولكن هدفه هو تحقيق مستويات من الأداء تكون مرضية لموكله.

نظرية التوجيه الأمثل تعتمد على استغلال آليات التغذية المرتدة بحيث يتصرف النظام طبقا للطريقة المطلوبة ويجعل الانحرافات بين المتحقق والمستهدف أقل ما يمكن.

السؤال الثالث: حدد أي العبارات التالية صحيح وأيها خطأ.

1- مضاعف الإنفاق الحكومي الدخل هو مقدار التغير في الدخل الناتج من تغير الإنفاق الحكومي بجنيه واحد.

2- مضاعف النقود الدخل هو مقدار التغير في الدخل الناتج من تغير عرض النقود بجنيه واحد.

3-إن النتائج المترتبة على تجاهل الآنية للعلاقة بين الأدوات والأهداف قد لا تكون مرغوبة حتى في حالة إتباع التخصيص السليم.

4- الاقتصاد التقريري يهتم بما ستكون عليه قيم المتغيرات بدون معرفة ما إذا كان ذاك أمر جيدا أو مرغوبا فيه.

٥-اقتصاديات السياسة: يهتم بوضع القيم المستهدفة للمتغيرات الهدفية ثم تبحث عن أدوات السياسة التي تحقق هذه الأهداف.

6-تعتبر النتائج المترتبة على تجاهل الآنية بين الأدوات والأهداف قد لا تكون مرغوبة حتى في حالة إتباع التخصيص السليم.

7-لا تتدخل الحكومة بالسياسة في ظل نظرية الإرضاء إلا عندما يصبح أحد الأهداف غير مرضى.

8-الإنفاق الحكومي والضرائب من أدوات السياسة المالية أما العرض النقدي وسعر الفائدة فيعتبر من أدوات السياسة النقدية.

9- تتمثل أهداف الاقتصاد الكلي في التوظف الكامل واستقرار الأسعار والنمو الاقتصادي السريع وتسمى بالتوازن الداخلي.

10- من أهداف الاقتصاد الكلي توازن ميزان المدفوعات ويسمى بالتوازن الخارجي.

السؤال الرابع: اختر إجابة واحدة فقط من الأربع إجابات.

1-في نظرية ..... عندما تصيغ الحكومة سياستها الاقتصادية لا تبحث عن الحل الأمثل، ولكنها تبحث عن الحل الذي يحقق الحد الأدنى الضروري من موافقة المؤسسات والأفراد.

أ) التوجيه الأمثل ب) الإرضاء ج) الأهداف المرنة د) الأهداف الثابتة

2-تقضي نظرية..... أن عدد الأهداف يجب أن يساوي عدد الأدوات حتى يكون لدينا حل وحيد لقيم المتغيرات الداخلية.

أ) الأهداف المرنة ب) الأهداف الثابتة ج) الارضاء د) التوجيه الأمثل

3-أن انعدام التنسيق بين الأدوات المختلفة للسياسة الاقتصادية من شأنه

أ) إحداث التقلبات ب) أن تتساوى الأدوات والاهداف ج) تحقيق الاهداف د) كل ما سبق

4-إذا كانت المعلومات الكمية الدقيقة غير متوفرة، ويصعب تحقيق التنسيق بين السياسات ففي مثل هذه الظروف يفضل

أ) ألا يزيد عدد الأدوات عن عدد الأهداف. ب) تجاهل الآنية للعلاقة بين الأدوات والأهداف

ج) تخصيص كل أداة للهدف الذي يكون لها عليه أكبر تأثير ممكن د) كل ما سبق

5-لحل مشكلة نقص المعلومات وافتقاد التنسيق لأدوات السياسة يجب

أ) أن نلقى لمسئولية تحقيق هدف معين على أداة معينة. ج) تجاهل الآنية للعلاقة بين الأدوات والأهداف

ب) تخصيص كل أداة للهدف الذي يكون لها عليه أكبر تأثيرا ممكن د) كل ما سبق

6-ترى نظرية ..... أن الطبيعة الآنية للمعادلات التي تتضمن أن لكل أداة على الأقل تأثير على كل هدف تشير على الفور إلى الحاجة إلى تنسيق السياسة.

أ) الأهداف المرنة ب) الأهداف الثابتة ج) الارضاء د) التوجيه الأمثل

7-طبقا لقاعدة تنبرجن، فإنه حين يصبح من الصعب تحقيق الأهداف الثلاثة كلها في نفس الوقت لعدم وجود ما يكفي من الأدوات فإنه

أ) يمكن الوصول إلى حل وسط. ب) يصبح اهتمامنا موجها إلى تحقيق أي هدفين.

ج) تحقيق هدفين الدخل والأسعار فقط د) لا شيء مما سبق

8-إذا تعذر تحقيق جميع الأهداف المرغوبة، فإنه طبقا لنظرية الأهداف المرنة لطايل فمن الممكن الوصول إلى

أ) حل وسط قد يخطئ الأهداف جميعها لكن بفارق بسيط. ب) حدوث خسارة في "رفاهية المجتمع

ج) الاختيار بين الأهداف. د) كل ما سبق عدا (أ)

9-لابد من حدوث خسارة في "رفاهية المجتمع" أيا كان الاختيار المعمول به طبقا لنظرية

أ) الأهداف المرنة ب) الأهداف الثابتة ج) الارضاء د) التوجيه الأمثل

10-توضح نظرية ..... أن تحقيق الأهداف بأكثر مما ينبغي قد يكون ضارا لتحقيقها بأقل مما ينبغي.

أ) الأهداف المرنة ب) الأهداف الثابتة ج) الارضاء د) التوجيه الأمثل

11-تفترض قاعدة ..... المعرفة الكاملة بنموذج الاقتصاد الذي يوضح كيف ترتبط المتغيرات الداخلية بالمتغيرات الخارجية

أ) هنري طايل ب) موسلي ج) تنبرجن د) ماندل

12-ترى نظرية ..... إذا ما تحددت قيم الأهداف بمستوياتها المرغوبة، وتم التعويض بها في النموذج أمكن الحل لقيم الأدوات التي تحقق هذه الأهداف

أ) الأهداف المرنة ب) الأهداف الثابتة ج) الارضاء د) التوجيه الأمثل

13-إذا تواجدت أدوات كافية تسمح بتحقيق الأهداف الثلاثة جميعها في وقت واحد، فإن دالة خسارة الرفاهية

أ) تصل إلى أقصى قيمة لها ب) تصل إلى أدنى قيمة لها ج) تكون مساوية للصفر د) التوجيه الأمثل

14-يتوقف التخصيص السليم لأدوات السياسة لحل مشكلة نقص المعلومات وافتقاد التنسيق لأدوات السياسة على حقيقة أن

أ) السياسة المالية لها تأثير أكبر على التوازن الداخلي ب) السياسة النقدية لها تأثير أكبر على التوازن الخارجي

ج) ميل المنحنى التوازن الخارجي أكبر من ميل المنحنى التوازن الداخلي. د) كل ما سبق

يوضح الشكل النموذج التالي والمطلوب الإجابة على الأسئلة من رقم 15 إلى 30

$ل^* = أ_1 ح + ب_1 ن$

$س^* = أ_2 ح + ب_2 ن$

$ك^* = أ_3 ح + ب_3 ن$

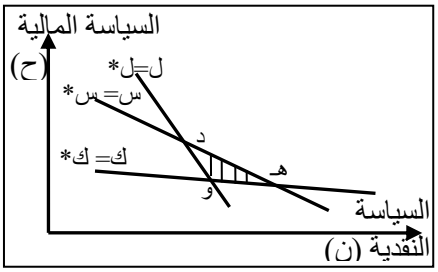

15-هل يمكن تحقيق الأهداف الثلاثة مجتمعة طبقا لقاعدة تنبرجن؟

أ) نعم ب) **لا** مطلقا أ) نعم بشرط د) لا شيء مما سبق

16-إذا كانت الإجابة لا فلماذا؟ لأن

أ) عدد الأهداف يساوي عدد الأدوات ب) عدد الأهداف أكبر من عدد الأدوات

ج) عدد الأهداف أقل من عدد الأدوات د) لا شيء مما سبق

17-وإذا تعذر تحقيق الأهداف الثلاثة مجتمعة فماذا عساك أن تفعل؟ هل

أ) تتجاهل أحد الأهداف وتكتفي بتحقيق الهدفين الآخرين ب) تستخدم أداة اضافية

ج) أ + ب د) لا شيء مما سبق

18-إذا اردت تحقيق هدفي الأسعار والاستهلاك وتجاهل هدف الدخل فأي نقطة تختار

أ) النقطة د ب) النقطة و ج) النقطة هـ د) لا شيء مما سبق

19-وإذا اردت تحقيق هدفي الدخل والاستهلاك وتجاهل هدف الأسعار فأي نقطة تختار

أ) النقطة د ب) النقطة و ج) النقطة هـ د) لا شيء مما سبق

20-وإذا اردت تحقيق هدفي الأسعار والدخل وتجاهل هدف الاستهلاك فأي نقطة تختار

أ) النقطة د ب) النقطة و ج) النقطة هـ د) لا شيء مما سبق

21-ولا تحقق الأهداف الثلاثة مجتمعة إلا إذا استخدمت أداة اضافية ما هي؟

أ) الإنفاق الحكومي ب) الضرائب ج) عرض النقود د) لا شيء مما سبق

22-وإذا لم تجد تلك الأداة الإضافية ولم يتم اختيار بين الأهداف المتعارضة فكيف تتحقق قاعدة تبرجن.

أ) لن تتحقق مطلقا ب) إذ لم تتحقق صدفة لن تتحقق ج) تتحقق إذا وجدت إدارة جيدة للاقتصاد د) لا شيء مما سبق

يفرض غياب الهدف الثالث ك، وكانت لـ< ل* و س= س* وكان وزير المالية يري أن وظيفته قاصرة فقط على تحقيق الدخل المستهدف بينما يرى محافظ البنك المركزي أن وظيفته تنحصر فقط في تحقيق الاستقرار في الأسعار.

23-فماذا يحدث إذا قام وزير المالية بزيادة الإنفاق الحكومي بالمقدار المطلوب الذي يجعل الدخل يصل إلى المستوى المستهدف.

أ) سوف تنخفض الأسعار ب) سوف ترتفع الأسعار

ج) لن يحدث شيء للأسعار د) لا شيء مما سبق

24-وماهي ردة فعل محافظ البنك المركزي حيال الإجراء الذي قام به وزير المالية.

أ) سوف يخفض كمية النقد المعروضة ب) سوف يزيد كمية النقد المعروضة

ج) لن يكون له رد فعل د) لا شيء مما سبق

25-ماذا يترتب على ردة فعل محافظ البنك المركزي حيال الهدفين.

أ) سينخفض مستوى الدخل والأسعار معا ب) سيزيد مستوى الدخل والأسعار معا

ج) سينخفض مستوى الدخل وتزيد الأسعار د) سيزيد مستوى الدخل وتنخفض الأسعار

26-هل يقف وزير المالية حيال الإجراء الذي قام به محافظ البنك المركزي.

أ) سيقوم بخفض الإنفاق الحكومي ب) سيقوم بزيادة الإنفاق الحكومي

ج) سيقوم بزيادة الضرائب د) سيقوم بخفض الضرائب

27-بماذا تخرج من الإجراء الذي قام به وزير المالية وردود الفعل المترتبة عليه

أ) انعدام التنسيق بين أدوات السياسة يحدث تقلبات ب) ضرورة التنسيق بين السياسات

ج) يمكن تجنب التقلبات بالتنسيق بين السلطات المالية والنقدية د) كل ما سبق

28-قدم هنري طايل حلا إذا تعذر تحقيق جميع الأهداف المرغوبة وهو أنه بالإمكان

أ) الاختيار من بين النقاط الواقعة داخل المثلث د هـ و ب) عدم حدوث خسارة في "رفاهية المجتمع

ج) الاختيار بين الأهداف. د) كل ما سبق عدا (أ)

28-ومعنى أن تكون الأهداف مرنة في نظر هنري طايل هو أنه من الأفضل أن يتم تحقيق

أ) هدفين ويخطئ الهدف الثالث بفارق كبير ب) هدفين فقط دون الهدف الثالث

ج) حل وسط قد يخطئ الأهداف الثلاثة لكن بفارق بسيط د) كل ما سبق

30-تحقق أهداف التوازن الداخلي يعني تحقق (واستقرار الأسعار و).

أ) التوظف الكامل ب) استقرار الأسعار ج) النمو الاقتصادي د) كل ما سبق

بين الشكل التالي استخدام تحليل ماندیل لمشكلة التوفيق بين التوظف الكامل وتوازن ميزان المدفوعات في ظل ثبات أسعار الصرف. حيث يقيس المحور الرأسي عجز الميزانية العامة، والمحور الأفقي يقيس العرض النقدي. ويفترض التحليل أن السياسة المالية تتحكم في الميزانية، بينما تتحكم السياسة النقدية في العرض النقدي.

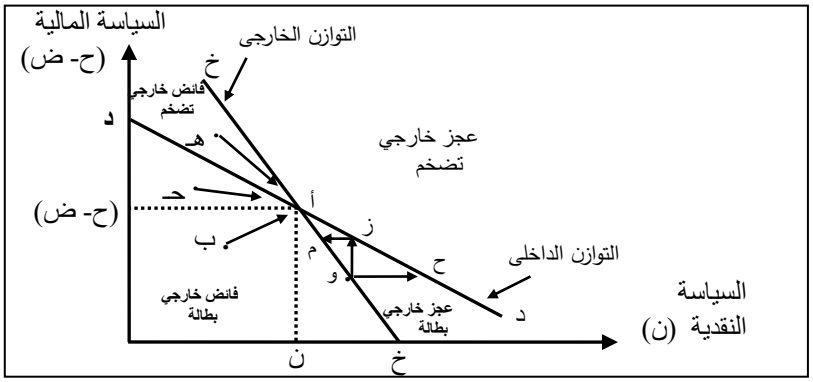

31-يكون التحرك على كل محور بعيدا عن نقطة الأصل معبرا عن استخدام سياسة

أ) انكماشية ب) توسعية ج) محايدة د) كل ما سبق

32-يمثل المنحنى د د أزواج القيم من ..... التي تحقق أهداف التوازن الداخلي

أ) العرض النقدي وعجز الميزانية ب) الواردات وعجز ميزان المدفوعات

ج) العرض النقدي وعجز ميزان المدفوعات د) لا شيء مما سبق

33-يشير الميل السالب للمنحنى د د إلى أنه كلما .... ما لم ينخفض العرض النقدي

أ) ارتفاع عجز الميزانية انخفضت الأسعار ب) ارتفاع عجز الميزانية ارتفعت الأسعار

ج) انخفض عجز الميزانية ارتفعت الأسعار د) كل ما سبق

34-ولنفس السبب (أي الميل السالب) نجد النقاط على يمين هذا المنحنى د د تمثل.....، أما النقاط التي على يساره فتمثل..... (و..... في معدل النمو).

أ) بطالة، تضخم، انخفاض ب) تضخم، بطالة، انخفاض ج) تضخم، بطالة، ارتفاع د) بطالة، تضخم، ارتفاع

35-يمثل المنحنى خ خ أزواج القيم من ..... التي تحقق هدف التوازن الخارجي

أ) العرض النقدي وعجز ميزان المدفوعات ب) الواردات وعجز ميزان المدفوعات

ج) العرض النقدي وعجز الميزانية د) لا شيء مما سبق

36-يشير الميل السالب للمنحنى خ خ إلى أنه كلما ارتفع عجز الميزانية .... ما لم ينخفض العرض النقدي

أ) ارتفع مستوى الدخل والواردات ب) ارتفع العرض النقدي ومعدل الفائدة

ج) انخفض معدل الفائدة والواردات د) كل ما سبق

37-ولنفس السبب (أي الميل السالب) نجد النقاط على يمين هذا المنحنى د د تمثل..... بميزان المدفوعات، أما النقاط التي على يساره فتمثل..... بميزان المدفوعات

أ) فائض، عجز ب) عجز، فائض ج) عجز، عجز د) فائض، فائض

38-وتمثل النقطة أ في هذا الشكل نقطة التوازن الداخلي والخارجي

أ) النقطة هـ ب) النقطة ب ج) النقطة أ د) النقطة ج

39-إذا كان الاقتصاد عند نقطة مثل هـ هذا يعني

أ) عجز خارجي+ تضخم ب) فائض خارجي+ بطالة ج) عجز خارجي+ بطالة د) فائض خارجي+ تضخم

40-ويكون الاتجاه الذي يلزم تغيير الأدوات فيه هو ..... و .....

أ) زيادة العرض النقدي، انخفاض عجز الميزانية ب) انخفاض العرض النقدي، انخفاض عجز الميزانية

ج) زيادة العرض النقدي، زيادة عجز الميزانية د) انخفاض العرض النقدي، زيادة عجز الميزانية

41-فإذا كان الاقتصاد عند النقطة ب، فيكون الاتجاه الذي يلزم تغيير الأدوات فيه هو ....و ....

أ) زيادة العرض النقدي، انخفاض عجز الميزانية ب) انخفاض العرض النقدي، انخفاض عجز الميزانية

ج) زيادة العرض النقدي، زيادة عجز الميزانية د) انخفاض العرض النقدي، زيادة عجز الميزانية

42-أما إذا كان الاقتصاد عند النقطة جـ، فإن الاتجاه الذي يلزم تغيير الأدوات فيه هو ....و ....

أ) زيادة العرض النقدي، انخفاض عجز الميزانية ب) انخفاض العرض النقدي، انخفاض عجز الميزانية

ج) زيادة العرض النقدي، زيادة عجز الميزانية د) انخفاض العرض النقدي، زيادة عجز الميزانية

1	**ب**	6	**ب**	11	**ج**	16	**ج**	21	**ب**	26	**ب**	31	**ب**	36	أ	41	**ج**
2	**ب**	7	**ب**	12	أ	17	**ج**	22	**ب**	27	**د**	32	أ	37	**ب**	42	أ
3	أ	8	أ	13	**ج**	18	**ج**	23	**ب**	28	أ	33	**ب**	38	**ج**	43	
4	**د**	9	أ	14	**د**	19	ب	24	**ب**	29	ج	34	ب	39	**د**	44	
5	**د**	10	أ	15	أ	20	أ	25	أ	30	د	35	ج	40	أ	45	

السؤال السادس: صور بيانيا.

1-الأضرار الناتجة عن تجاهل الآنية

الفصل الثالث

البطالة

السؤال الأول: اذكر دون أن تشرح؟

هيكل السكان:

1- القوى البشرية 2- خارج القوى البشرية. عاملون من الأطفال والمتقاعدين

1-1- قوة العمل 1-2- خارج قوة العمل.

1-1-1-عاملون 1-2-1- عاجز – كبير السن – زاهد في العمل

1-1-2- عاطلون (ذكور – اناث) على مقاعد التعليم – ربات منزل

مقاييس البطالة:

– معدل البطالة – معدل المشاركة – معدل التوظيف إلى السكان

أسباب البطالة

أسباب اجتماعية: 1- ارتفاع معدل نمو السكان 2-القيم السائدة في المجتمع.

أسباب اقتصادية:1- تباطؤ النمو الاقتصادي. 2- تقلص دور الدولة

3- التطور التكنولوجي 4- انخفاض رؤوس الأموال

5- عدم الاستغلال الكفء للموارد. 6- الركود الاقتصادي.

أسباب سياسية: 1-عدم الاستقرار السياسي 2- الفساد السياسي

3-سوء إدارة البلاد.

تقسم البطالة وفقا للمفهوم الاقتصادي: 1- بطالة إجبارية 2-بطالة اختيارية.

تقسيم البطالة وفقآ للمفهوم الإداري: 1-بطالة مقنعة 2-بطالة حقيقية.

تقسم البطالة وفقا للمفهوم الاقتصادي: 1- البطالة الاحتكاكية 2- البطالة الهيكلية

3-البطالة الدورية

أنواع التوظف: 1- التوظف الكامل 2- التوظف غير الكامل.

الآثار الناجمة عن البطالة.

– **آثار اقتصادية** 1- هدر الموارد 2- هجرة اليد العاملة ذات الكفاءة العالية

3- فقد أو انخفاض مستوى الناتج القومي 4-تدني مستوى المعيشة

5- زيادة الفقر والفقراء

– **آثار اجتماعية** 1-زيادة معدل الجريمة والعنف 2-الانتحار وتعاطي المخدرات

3-الهجرة السرية الغير شرعية. 4-تأخر سن الزواج (زيادة العنوسة)

5- التفكك الأسري بسبب الفقر 6- تدني المستوى الصحي والتعليم

- **آثار سياسية.** 1- كثرة الاحتجاجات والإضرابات والثورات 2- عدم الاستقرار الأمني والسياسي

علاج مشكلة البطالة في الأجل القصير وبدون استخدام استثمارات جديدة.

1. زيادة معدل الورديات في المصانع والمنشئات الإنتاجية.
2. تخفيض سن المعاش لسن 55 سنة للذكور ولسن 50 سنة للإناث
3. التشجيع على المعاش الكامل المبكر.
4. وضع ضوابط لعمل الأطفال واهمها وضع حد أدنى لأجر الطفل.
5. منع عمل المتقاعدين فوق سن المعاش في الوظائف الحكومية.
6. منع الجمع بين وظيفتين أو أكثر.
7. وضع ضوابط لعمل المرأة وأهمها وضع حد أدنى لأجر المرأة وتحديد طبيعة العمل الذي يناسبها.
8. تقديم حوافز للقطاع الخاص مرتبطة بتشغيل الشباب.
9. المساعي الدولية أو الدخول في تكتلات إقليمية عربية من أهدفها زيادة فرص العمل أمام العمالة المصرية.
10. انشاء مراكز تدريب للعمال لتدريب العاطلين وتنمية مهارتهم وقدراتهم بما يتماشى مع متطلبات سوق العمل.
11. الاعتماد على الصناعات الحرفية والمشروعات الصغيرة في خلق فرص عمل جديدة

السؤال الثاني: وضح المقصود بالمفاهيم التالية؟

القوى البشرية: تشمل جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (أي بين سن 15 و60 سنة) سواء يعملون أو لا يعملون وتقسم إلى قوة العمل وخارج قوة العمل.

خارج القوى البشرية تشمل باقي السكان ويتمثلون في الأطفال والشيوخ وهم جميع الأفراد الذين لا ينتمون لسن العمل (أي اقل من 15 سنة وأكبر من 60 سنة).

قوة العمل: وهي مجموع الأفراد الذين هم في سن العمل ممن يعملون أو يبحثون عن عمل بشكل جدي، وتنقسم إلى عاملون وعاطلون عن العمل.

خارج قوة العمل: وهي مجموع الأفراد الذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل، وذلك بسبب كبر السن أو العجز أو التفرغ لأعمال المنزل أو لانتظام الطلاب في الدراسة أو لعدم الرغبة في العمل.

القوة العاملة فتشير إلى عدد العمال الذين يعملون بالفعل سواء داخل سن العمل أو خارجه.

البطالة الاحتكاكية: تعني وجود عدد من الأفراد لديهم القدرة على العمل ولكن ليس لديهم الرغبة في العمل بالأجر السائد، وتحدث بسبب تنقل قوة العمل بين المناطق والمهن المختلفة للبحث عن عمل أفضل، وبسبب نقص المعلومات لدى الباحث عن العمل وممن تتوافر لديهم فرص عمل.

البطالة الإجبارية: فتعني وجود فرد راغب في العمل وقادر عليه قابل له بالأجر السائد في السوق ولكنه لا يجد فرصة عمل.

البطالة الموسمية: هم المتعطلون بسبب المواسم، حيث تظهر في المواسم الاقتصادية وتختفي في غيرها. وتشتهر بشكل قوي في قطاع الزراعة حيث يشتد الطلب على العمال في مواسم الحصاد ويقل في باقي العام. وفي قطاع السياحة.

البطالة المقنعة: يقصد بها تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية له، بحيث إذا سحب جزء من العمالة من القطاع الذي يعملون فيه دون تغيير الفن الإنتاجي أو زيادة رأس المال لم ينخفض الإنتاج الكلي لهذا القطاع، وهذا يعني أن الإنتاجية الحدية لهذا الجزء الذي تم سحبه من العمالة تساوي صفر. ويوجد هذا الشكل في القطاع الحكومي.

البطالة الهيكلية: هم المتعطلون بسبب تغيرات هيكلية تصيب الاقتصاد القومي تؤدي إلى حدوث نوع من عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة والقدرات والمؤهلات البشرية الموجودة في سوق العمل.

البطالة الدورية: فهي تلك البطالة المرتبطة بالدورات الاقتصادية المعتادة في الاقتصاديات الرأسمالية حيث تظهر في أوقات الركود وتختفي في أوقات رواج.

7- **التوظف الكامل** يقصد به الحالة التي يجد فيها **كل** راغب في العمل وقادر عليه وقابل له بالأجر السائد في السوق فرصة عمل.

8- معدل البطالة هو نسبة عدد المتعطلين أو الذين في حالة بطالة إلى حجم قوة العمل.

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد المتعطلين}}{\text{حجم قوة العمل}} \times 100$$

أما معدل البطالة الطبيعي جرى العرف عند الاقتصاديين الغربيين على استبعاد نسبة معينة من البطالة لمقابلة البطالة الاحتكاكية 6% مثلا أطلق عليه اسم معدل البطالة الطبيعي.

الناتج المحلي الإجمالي الفعلي هو القيمة النقدية السلع والخدمات التي تم إنتاجها فعلا في مجتمع معين خلال فترة زمنية معينة.

الناتج المحلي الإجمالي الممكن هو أقصى قدر ممكن من السلع والخدمات التي يمكن للمجتمع أن ينتجها خلال فترة زمنية معينة لو تم توظيف عوامل الإنتاج المتاحة توظيفا كاملا.

السؤال الثالث: حدد أي العبارات التالية صحيح وأيها خطأ.

1. تُعد مشكلة البطالة من أهم وأخطر المشكلات التي تعاني منها معظم النظم الاقتصادية في العالم لما لها من آثار سلبية اقتصادية واجتماعية على المجتمع.
2. زيادة عدد السكان في أي بلد يؤدي إلى زيادة القوى العاملة في المجتمع ومن تم زيادة الإنتاج.
3. تُعد مشكلة ظاهرة غير صحية في المجتمع نظرا لانعكاساتها السلبية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على المجتمع.
4. تختلف أسباب البطالة من مجتمع إلى آخر؛ بل قد تختلف داخل المجتمع الواحد من منطقة الى أخرى.
5. يمثل الحجم والتركيب النوعي والعمري للسكان المصدر الطبيعي لقوة العمل.
6. من الأسباب الاجتماعية للبطالة تفضيل الكثير من الأفراد العمل الحكومي وقد لا يستوعب الدولاب الحكومي كل قوة العمل.
7. تحتل الوظيفة الحكومية مكانة أكبر لدى الكثير من الأفراد رغم أن أجور القطاع الخاص أكبر بكثير من الأجور الحكومية.
8. من الأسباب الاجتماعية للبطالة مزاحمة الأطفال والنساء الشباب في كثير من مواقع العمل.

9. لا يقصد بالبطالة المقنعة عدم وجود فرصة عمل؛ بل يقصد بها الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل.
10. يستبعد التوظف الكامل البطالة الاجبارية
11. لا يلزم لعلاج البطالة أن نصل إلى معدل بطالة صفر %
12. تظهر البطالة الموسمية في مواسم وتختفي في مواسم أخرى.
13. البطالة الاختيارية هي الجزء من القوى العاملة الذين لا يرغبون في العمل بالأجر السائد في السوق
14. البطالة الاحتكاكية هي التي تنشأ بسبب الافراد الذين يرغبون في تغيير وظائفهم.
15. تعتبر البطالة هدر لموارد الدولة الاقتصادية
16. عدم وجود طلب على العمالة رغم استعدادها للعمل بالأجر السائد يسمى بطالة اختيارية.
17. ليس صحيح أن التوظف الكامل يشير إلى أن 100% من قوة العمل في حالة توظف.
18. البطالة تعبر عن موارد اقتصادية ليست في وضع الاستغلال الأمثل.

السؤال الرابع: اختر إجابة واحدة فقط من الأربع إجابات.

1. يطلق على مجموعة من الناس يقطنون في بقعة جغرافية معينة وتجمعهم صفات مشتركة كاللغة والعادات والتقاليد والتاريخ والدين اسم

أ) القوى البشرية ب) السكان ج) قوة العمل د) القوة العاملة

2. يطلق على جميع الأفراد الذين لا ينتمون لسن العمل ولا يعملون ولا يبحثون عن عمل اسم

أ) القوى البشرية ب) السكان ج) قوة العمل د) لا شيء مما سبق

3. يكون الفرد في حالة .... إذا كان راغبا في العمل وقادرا عليه وقابل له بالأجر السائد في السوق ولم يجد فرصة عمل

أ) توظف ب) بطالة ج) بحث عن عمل د) لا شيء مما سبق

4. يطلق على خارج قسمة حجم قوة العمل على السكان في سن العمل مضروب في مئة اسم معدل

أ) البطالة ب) المشاركة ج) التوظيف د) لا شيء مما سبق

5. يطلق على خارج قسمة حجم القوة العاملة على السكان في سن العمل مضروب في مئة اسم معدل

أ) البطالة ب) المشاركة ج) التوظيف د) لا شيء مما سبق

6. الوظيفة العامة الحكومية لا يحددها فقط مستوى الأجر؛ وإنما يحددها أيضا

أ) المركز الاجتماعي ب) الأمان الوظيفي ج) التأمين الصحي والمعاش د) كل ما سبق

7. من يرفض العمل في بعض الأعمال أو المهن لأنها لا تناسب مستواه الاجتماعي أو مستواه العلمي يعتبر في حالة بطالة

أ) اجبارية ب) موسمية ج) اختيارية د) لا شيء مما سبق

8. يُعد ارتفاع معدل نمو السكان من الأسباب ..... للبطالة

أ) السياسية ب) الاقتصادية ج) الاجتماعية د) لا شيء مما سبق

9. يُعد رفع يد الدولة عن التوظيف وخصخصة المشروعات العامة من الأسباب ..... للبطالة

أ) السياسية ب) الاقتصادية ج) الاجتماعية د) لا شيء مما سبق

10. يُعد انتهاج السياسات الانكماشية وما ينتج عنها التقلص المستمر لدور الحكومة والقطاع العام في خلق فرص عمل جديدة من الأسباب ..... للبطالة

أ) السياسية ب) الاقتصادية ج) الاجتماعية د) لا شيء مما سبق

11. يُعد احلال الفنون والأساليب الإنتاجية كثيفة رأس المال محل الأساليب الإنتاجية كثيفة العمالة من الأسباب ..... للبطالة

أ) السياسية ب) الاقتصادية ج) الاجتماعية د) لا شيء مما سبق

12. يُعد ضعف الموارد المادية في الدول النامية من الأسباب ..... للبطالة

أ) السياسية ب) الاقتصادية ج) الاجتماعية د) لا شيء مما سبق

13. تُعد الحروب والصراعات الأهلية الداخلية والثورات من الأسباب ..... للبطالة

أ) السياسية ب) الاقتصادية ج) الاجتماعية د) لا شيء مما سبق

14. يُعد تفشى الرشوة والمحسوبية واستغلال السلطة لصالح النخبة الحاكمة وأنصارها من الأسباب..... للبطالة

أ) السياسية ب) الاقتصادية ج) الاجتماعية د) لا شيء مما سبق

15. يُعد إقبال الأفراد على التعليم العالي على حساب التعليم المهني بسبب مجانية التعليم من الأسباب ..... للبطالة

أ) السياسية ب) الاقتصادية ج) الاجتماعية د) لا شيء مما سبق

16. يُعد تخلي الدولة عن سياسة التعيين الفوري للخريجين من الأسباب ..... للبطالة

أ) السياسية ب) الاقتصادية ج) الاجتماعية د) لا شيء مما سبق

17. يُعد تزايد مخرجات التعليم بصوره متصاعدة من الأسباب ..... للبطالة

أ) السياسية ب) الاقتصادية ج) الاجتماعية د) لا شيء مما سبق

18. عمدت التطورات التكنولوجية إلى إنتاج الآلات التي لا تحتاج إلا لجهد إنساني قليل فكانت النتيجة

أ) انخفاض الطلب على العمل ب) تحول أفراد كثيرة لعاطلين ج) زيادة حدة البطالة د) كل ما سبق

19.من السياسات الخاطئة التي انتهجتها الدولة وكانت سببا في زيادة البطالة

أ) عدم عدالة التوزيع الجغرافي للتنمية ب) عدم تقديم الدعم الكافي للقطاع الخاص

ج) عدم الاهتمام بالشباب د) كل ما سبق

20.كل قادر على العمل وراغب فيه وقابل له بالأجر السائد في السوق ولم يجد فرصه عمل يسمى

أ) عامل ب) عاطل عن العمل ج) موظف د) لا شيء مما سبق

21. يطلق على الاشخاص الذين هم في سن العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه؛ سواء وجدوا فرصة عمل أم لا.

أ) المشتغلين ب) قوة العمل ج) العاطلين ج) معدل البطالة

22.يطلق على البطالة التي تتحقق نتيجة عدم قدرة (أو كفاية) الطلب الكلي على امتصاص كمية الإنتاج الذي يشارك فيها إجمالي القوة العاملة المتاحة.

أ) البطالة الكينزية ب) البطالة الاجبارية ج) بطالة نقص الطلب ج) كل ما سبق

23.أخطر انواع البطالة والتي تتطلب التدخل من الدولة لإيجاد حل لها.

أ) البطالة الدورية ب) البطالة المقنعة ج) البطالة الموسمية د) البطالة الاجبارية

24.يطلق على من لا يرغبون في العمل لانخفاض مستوى الأجر أنهم في حالة

أ) بطالة اختيارية ب) بطالة مقنعة ج) بطالة موسمية د) بطالة اجبارية

25.عندما يترك الفرد عمله بحثا عن عمل آخر أفضل أو أجر أعلى يكون في حالة بطالة

أ) بطالة اختيارية ب) بطالة احتكاكية ج) بطالة موسمية د) بطالة اجبارية

26.يطلق على الجزء من العمالة الذي إذا سحب من المنشأة دون تغيير الفن الإنتاجي أو عناصر الإنتاج الاخرى لم ينخفض الإنتاج الكلي لهذا المنشأة بل قد يزيد.

أ) بطالة اختيارية ب) بطالة مقنعة ج) بطالة موسمية د) بطالة اجبارية

27.عندما تصبح الإنتاجية الحدية لجزء من العمالة إما مساوية للصفر أو سالبة يصبح هذا الجزء من العمالة في حالة.

أ) بطالة مقنعة ب) عاطلين عن العمل ج) توظف كامل د) لا شيء مما سبق

28.البطالة التي تنتشر في الدوائر والمؤسسات الحكومية تسمى

أ) بطالة اختيارية ب) بطالة مقنعة ج) بطالة موسمية د) بطالة اجبارية

29. أخطر أنواع البطالة نظرا لعدم ظهروها في إحصائيات هي

أ) بطالة اختيارية ب) بطالة مقنعة ج) بطالة موسمية د) بطالة اجبارية

30.البطالة التي تظهر في أوقات وتختفي في أوقات هي

أ) البطالة الدورية ب) البطالة المقنعة ج) البطالة الموسمية د) البطالة الاجبارية

31.عندما يرتفع معدل البطالة الفعلي عن معدل ..... يتحتم على السلطات المختصة التدخل بسياساتها المختلفة لتصحيح الأوضاع

أ) البطالة المقدر ب) البطالة الطبيعي ج) البطالة صفر د) كل ما سبق عدا (أ)

32. من الاثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة انها تؤدي الى زيادة

أ) ثقة العامل بنفسه ب) دائرة الفقر والحرمان ج) الامن والاستقرار د) لا شيء مما سبق

انظر الى الشكل التالي واجب على الأسئلة التالية؟

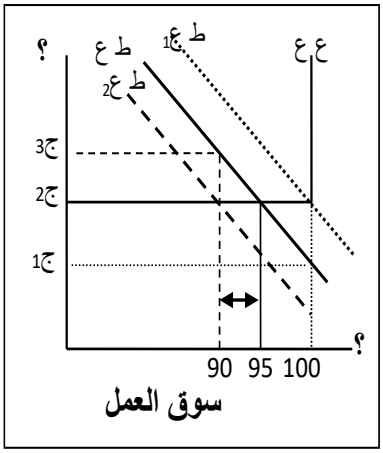

33.يشير المحور الرأسي الى ..... والحور الافقي إلى ....

أ) العمل& الأجر النقدي) الأجر النقدي& القوة العاملة

ج) العمل& والبطالة الاحتكاكية د) الأجر النقدي & العمل

34.يتحقق التوازن في سوق العمل عند مستوى أجر

أ) ج1 ب) ج2 ج) ج3 د) 95%

35.ويكون هذا التوازن مصحوب بـ

أ) توظف كامل ب) بطالة احتكاكية

ج) بطالة إجبارية د) لا شيء مما سبق

36.ويكون المستوى التوازني للتوظف هو

أ) 90% ب) 95% ج) 100% د) لا شيء مما سبق

37.ويكون هذا المستوى التوازني للتوظف ..... من قوة العمل المعروضة والتي ترغب في العمل عند الأجر السائد

أ) 90% ب) 95% ج) 100% د) لا شيء مما سبق

38. في هذه الحالة يكون معدل البطالة الإجبارية ..... ومعدل البطالة الاحتكاكية .....

أ) 5%& 10% ب) 10%& 10% ج) 5%& 5% د) 10%& 5%

39.تتلاشى البطالة الإجبارية عندما يصل الطلب على العمل إلى

أ) ط ع1 ب) ط ع ج) ط ع2 د) لا شيء مما سبق

40.يُعد تأخر سن الزواج، والتفكك الأسري بسبب الفقر من الاثار ..... للبطالة

أ) الاجتماعية ب) السياسية ج) الاقتصادية د) لا شيء مما سبق

1	ب	6	د	11	ب	16	أ	21	ب	26	ب	31	ج	36	ب	41	
2	د	7	ج	12	ب	17	ج	22	ج	27	أ	32	د	37	ب	42	
3	ب	8	ج	13	أ	18	د	23	د	28	ب	33	د	38	ج	43	
4	ب	9	ب	14	ج	19	د	24	أ	29	ب	34	ج	39	أ	44	
5	ج	10	ب	15	د	20	ب	25	ب	30	ج	35	ج	40	أ	45	

السؤال الخامس: حالات عملية محلولة

حالة عملية رقم:1 افترض أن الناتج المحلي الإجمالي الممكن يزيد بمعدل نمو سنوي 3.5% وأن معدل البطالة الحالي هو 9% وتريد الحكومة أن تخفض معدل البطالة إلى 6% خلال ثلاث سنوات.

والمطلوب في ضوء دراستك لقانون اوكن:

1- تحديد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي الذي يحقق هذا الهدف؟

2- ما هو معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي الذي يحقق هذا الهدف في سنة واحدة؟

3- ما هو معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي الذي يحافظ على معدل البطالة على مستواه؟

4- ما هو نوع هذه البطالة؟ ولماذا؟

الحل

1- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي الذي يحقق هذا الهدف.

معدل البطالة المطلوب تخفيضه في ثلاث سنوات

= 9% - 6% = 3%

ومن ثم يكون معدل البطالة المطلوب تخفيضه سنويا

= 3% ÷ 3سنة = 1% سنوي

وطبقا لقانون اوكن فإن 1% بطالة يتطلب نمو في A_{GDP} 2%

وبما أن P_{GDP} ينمو بمعدل سنوي 3.5%

إذن معدل نمو A_{GDP} الذي يحقق هذا الهدف هو

= 2% + 3.5% = 5.5%

2- معدل نمو A_{GDP} الذي يحقق الهدف في سنة واحدة.

بما أن معدل البطالة المطلوب تخفيضه هو3%

وطبقا لقانون اوكن فإن 1% بطالة يتطلب نمو A_{GDP} بـ 2%

ومن ثم فإن 3% بطالة يتطلب نمو A_{GDP} بـ

$$\%6 = 3 \times \%2$$

ويكون معدل A_{GDP} الذي يحقق الهدف في سنة واحدة.

$$\%9.5 = \%3.5 + \%6 =$$

3- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي A_{GDP} الذي يحافظ على معدل البطالة على مستواه هو نفس معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الممكن P_{GDP} أي = 3.5%

4- أما نوع البطالة المطلوب تخفيضها فهو بطالة إجبارية. ولماذا؟

أ- لأن هذا المعدل يزيد عن معدل البطالة الطبيعي أو البطالة الاحتكاكية وقدره 6%،

ب- أن الحكومة لا تتدخل لعلاج البطالة الاختيارية وإنما تتدخل لعلاج البطالة الإجبارية.

حالة عملية رقم:2 بالنسبة للحالة التطبيقية المحلولة رقم (1) في الفصل الأول افترض أن الحكومة تريد الوصول إلى مستوى مستهدف للدخل القومي مقداره (2222) (دخل التوظف الكامل)، والمطلوب:

- ما هو معدل البطالة الكلي.
- وما هو معدل البطالة الإجبارية،
- وما هو معدل النمو الاقتصادي الذي يعالج هذه البطالة في نفس السنة،
- وما هو معدل النمو الاقتصادي الذي يعالج هذه البطالة في ثلاث سنوات

أ- إذا كان معدل نمو الناتج الممكن يساوي معدل نمو قوة العمل= صفر

ب-إذا كان معدل نمو الناتج الممكن =2% ومعدل نمو قوة العمل= صفر

ت- إذا كان معدل نمو الناتج الممكن =2% ومعدل نمو قوة العمل= 1%

الحل

4- طبقا لقانون اوكن الذي ينص على "أن كل زيادة في معدل البطالة بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة فجوة الناتج المحلي بنسبة 2% ". وفجوة الناتج المحلي هي عبارة عن الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي الفعلي والناتج المحلي الإجمالي الممكن، لكن لا ننسى أن الناتج المحلي الإجمالي الفعلي يحسب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الفعلي أي

أنه إذا اعتبرنا الناتج المحلي الإجمالي الممكن (2222) يساوي 100% فإن الناتج الفعلي كنسبة من الناتج الممكن تكون

= 1600/ 2222 = 72%

ومن ثم تكون فجوة الناتج = 100% – 72% = 28 %

وبناء عليه يكون **معدل البطالة الكلي** = 28% / 2 = **14%.** طبقا لقانون اوكن

أما **معدل البطالة الإجبارية** = معدل البطالة الكلي – معدل البطالة الاحتكاكية

= 14% – 6% = **8%.**

أما **معدل النمو الاقتصادي** الذي يعالج هذه البطالة في نفس السنة فيساوي طبقا لقانون اوكن = 8% x 2= **16%.** حيث أن كل 1% بطالة يتطلب 2% نمو في الناتج.

أما **معدل النمو الاقتصادي** الذي يعالج هذه البطالة في ثلاث سنوات إذا كان معدل نمو الناتج الممكن= صفر ومعدل نمو قوة العمل= صفر هو 5.33%

حيث أن معدل البطالة المطلوب علاجه سنويا هو

= 8% ÷ 3 = **2.67%** سنويا

ومن ثم يكون معدل النمو الاقتصادي السنوي هو

= 2.67%x 2= **5.33%.**

وإذا كان معدل نمو الناتج الممكن 2% ومعدل نمو قوة العمل= صفر فإن **معدل النمو الاقتصادي** الذي يعالج هذه البطالة في كل سنة من السنوات الثلاث هو

= 5.33% +2% = **7.33%**سنويا.

وإذا كان معدل نمو الناتج الممكن 2% ومعدل نمو قوة العمل= 1% فإن **معدل النمو الاقتصادي** الذي يعالج هذه البطالة في كل سنة من السنوات الثلاث هو

= 5.33%+2% +1% = **8.33%** سنويا.

حالة عملية رقم: 3. توافرت إليك البيانات التالية عن اقتصاد افتراضي وكانت كالتالي: عدد السكان 90 مليون نسمة، 60 مليون منهم خارج القوى البشرية، 600 ألف أطفال يعملون بلا ضوابط، 1.4 مليون فرصة عمل يشغلها أناس فوق سن التقاعد 40% منهم

من يعمل في مؤسسات الدولة حكومية، أما خارج قوة العمل فحوالي 12 مليون، منهم 1.5 مليون بسب العجز الكامل، 1 مليون كبار سن لا يقدرون على العمل، 450 ألف من الزاهدين في العمل، 3 مليون ربات منزل، أما عدد العاملين الفعليين 15 مليون، ثلثهم من الإناث و15% من الإناث في حالة بطالة مقنعة، و5% ليسوا في حاجة ملحة للعمل، و4% منهم يعملون في وظائف غير مناسبة لطبيعتهم، 7% في الفئة العمرية من 50-60 سنة في مقابل 8% فقط من الذكور في تلك الفئة و5% في الفئة العمرية 50-55 سنة.

والمطلوب حساب:

1- معدل البطالة 2- معدل المشاركة

3- معدل التوظيف إلى السكان 4- معدل الإعالة

5- التغيرات التي تحدث لمعدل البطالة الحالات التالية:

أ. إصدار قوانين تمنع الجمع بين عمل ومعاش في آن واحد.

ب. إصدار قانون يجعل الحد الأدنى للأجر واحد سواء كان عاملا أو طفلا أو امرأة ترتب على ذلك تسريح كل الأطفال، لكن تم إحلال محل 40% منهم بالإضافة إلى 80 ألف وظيفة كانت تشغلها المرأة بالرجال

ج. تم إعادة توزيع وهيكلة لعمل النساء ترتب عليها اخلاء 350 ألف وظيفة.

د. وضع ضوابط لعمل المرأة

هـ. تخفيض سن التقاعد 10 سنوت للنساء و5 سنوت للرجال.

و. قيام 450 الف شخص بتسوية معاش كامل مبكر.

الحل

بما أن السكان = القوى البشرية + خارج القوى البشرية

فإن 90 = ؟؟ + 60

إذن القوى البشرية (السكان في سن العمل) = 90 – 60 = 30 مليون نسمة

بما أن القوى البشرية = قوة العمل + خارج قوة العمل

فإن 30 = ؟؟ + 12

إذن قوة العمل = 30 – 12 = 18 مليون نسمة

وبما أن قوة العمل = عدد العاملين + عدد العاطلين

عدد العاطلين = قوة العمل – عدد العاملين

= 18 – 15 = 3 مليون نسمة

1- معدل البطالة = (عدد العاطلين ÷ حجم قوة العمل) x 100

=(3 ÷ 18) x 100 =16.67%

2- معدل المشاركة = (حجم قوة العمل ÷ السكان في سن العمل) x100

= (18 ÷ 30) x100 = 60%

3- معدل التوظيف إلى السكان = (حجم القوة العاملة÷ السكان في سن العمل) x100

وبما أن عدد العاملين خارج سن العمل = 0.6 أطفال +1.4 فوق سن التقاعد = 2 مليون نسمة

وبما أن القوة العاملة = عدد العاملين في سن العمل + عدد العاملين في خارج سن العمل

إذن = 15 + 2 = 20 مليون نسمة

ويكون **معدل التوظيف إلى السكان** = (20 ÷ 30) x100 = **66.67%**

4- معدل الإعالة = السكان ÷ حجم القوة العاملة

= **90** ÷ **20** = 4.5 فرد

أي أن كل فرد يعمل يعول خمس أفراد تقريبا لا يعملون.

5- معدل البطالة في الحالات التالية:

أ- **إصدار قوانين تمنع الجمع بين الحصول على معاش ومرتب** في آن واحد هذا يعني فصل من يعمل ويحصل على معاش. وفي هذه الحالة فإن 40% مما يعملون وهم فوق سن التقاعد سيتم فصلهم من عملهم وهذا يعني وجود

40% x 1.4 = 0.56 مليون فرصة عمل سيتم شغلهم بعمالة جديدة

فيصبح عدد العاطلين = 3 – 0.56= 2.44 مليون عاطل

ويصبح **معدل البطالة** = (2.44÷ 18) x 100 =13.56% أي انخفض معدل البطالة بنسبة = 16.67% – 13.56% = 3.11%

ب- إصدار قانون يجعل الحد الأدنى للأجر واحد سواء كان عاملا أو طفلا أو امرأة

يترتب على هذا القرار إخلاء 600 ألف فرصة عمل لكن تم شغل 40% منهم بعمالة جديدة أي ما يعادل = 600000 − 40% = 240000 وظيفة جديدة

بالإضافة إلى 80 ألف وظيفة كانت تشغلها المرأة فتصبح الوظائف الجديدة نتيجة هذا القانون = 240000 + 80000 = 320000 وظيفة ومن ثم

فيصبح عدد العاطلين = 3 − 0.32 = 2.68 مليون عاطل

ويصبح **معدل البطالة** = (2.68 ÷ 18) x 100= 14.89%

أي انخفض معدل البطالة بنسبة = 16.67% − 14.89%= 1.78%

ج- عند إعادة توزيع وهيكلة عمل النساء ترتب عليها

اخلاء 350 ألف وظيفة يتم احلالها بعمالة جديدة،

وعدد العاملين من الإناث = 33.3% × 15 = 5 مليون عاملة

- منهم 4% x 5 = 0.2 مليون عاملة في أعمال غير مناسبة لطبيعة النساء لكن يتم تغيير وظائفهم فقط، ومن ثم لا يترتب على ذلك اخلاء وظائف أو تشغيل عمالة جديدة،

- أما 15% منهم في حالة بطالة مقنعة، يعني 15% x 5 = 0.75 مليون عاملة سيتم تسريحهم لكن لا يتم تشغل أحد مكانهم.

أي أن عدد العاطلين يصبح = 3 − 0.35 + 0.75 = 3.4 مليون

ويصبح معدل البطالة = (3.4 ÷ 18) x 100= 18.89%

ويزيد معدل البطالة بنسبة= 18.89% −16.67%= 2.22%

د-وضع ضوابط لعمل المرأة

بما أن سيتم تسريح منهم 5% x 5 = 0.25 مليون عاملة ليسوا في حاجة للعمل

أي يترتب على هذا القرار إخلاء 0.25 فرصة عمل وعند شغلهم بعمالة جديدة مناسبة.

يصبح عدد العاطلين = 3 − 0.25= 2.75 مليون عاطل

ويصبح **معدل البطالة** = (2.75 ÷ 18) x 100= 15.28%

أي انخفض معدل البطالة بنسبة = 16.67% − 15.28% = 1.39%

هـ- عند تخفيض سن التقاعد إلى 55 سنة.

نسبة العاملين من الذكور= 1- 33% = 67%

إذن عدد العاملين من الذكور = 67% × 15 = 10 مليون **عامل**

عدد العاملين من الذكور فوق 50 سنة = 8% x 10= 0.8 مليون **عامل**

عدد العاملين من الذكور فوق 50 -55 = 5% x 10= 0.5 مليون **عامل**

عدد العاملين من الذكور فوق 55 سنة = 0.8-0.5= 0.3 مليون **عامل**

عدد العاملين من الإناث فوق 50 سنة = 7% x 5 = 0.35 مليون عاملة

إجمالي **عدد العاملين** فوق 50 سنة = 0.3 + 0.35 = 0.65 مليون **عامل**

أي يترتب على هذا القرار إخلاء 0.65 مليون فرصة عمل وعند شغلهم عمالة جديدة

فيصبح عدد العاطلون = 3 – 0.65= 2.35 مليون عاطل

ويصبح **معدل البطالة** = (2.3=5 ÷ 18) x 100 =13.06%

أي انخفض معدل البطالة بنسبة = 16.67% - 11.94%= 3.61%

و-قام 450 ألف شخص بتسوية معاش كامل مبكر.

أي يترتب على هذا القرار إخلاء 0.54 مليون فرصة عمل وعند شغلهم عمالة جديدة

فيصبح عدد العاطلون = 3 – 0.54= 2.46 مليون عاطل

ويصبح **معدل البطالة** = (2.46 ÷ 18) x 100 =13.67%

أي انخفض معدل البطالة بنسبة =16.67% - 13.67%= 3%

الفصل الرابع

الكساد التضخمي

السؤال الأول: اذكر دون أن تشرح؟

- أنواع التضخم:

1-تضخم زيادة الطلب Demand-pull Inflation

2-التضخم ارتفاع التكاليف Cost push inflation

- أساليب علاج البطالة (الكساد):

1-العلاج الكينزي والذي يستند إلى زيادة الطلب الكلى

2-والطريقة البديلة هي الانتظار وعدم فعل أي شيء

السؤال الثاني: وضح المقصود بالمفاهيم التالية.

الكساد التضخمي هو ظاهرة يجتمع فيها ظاهرتي البطالة والتضخم معا وفي آن واحد أو هو الحالة التي يواصل فيها المستوى العام للأسعار ارتفاعه على الرغم من وجود قدر هائل من البطالة.

التضخم الجامح هو أخطر أنواع التضخم وأشدها ضررا بالاقتصاد القومي، حيث ترتفع الأسعار يوما بعد يوم وبشكل سريع وتتدهور القوة الشرائية للنقود حتى تنعدم الثقة فيها وتفقد كل وظائفها.

السؤال الثالث: حدد أي العبارات التالية صحيح وأيها خطأ.

1-قد يوجد اجماع بين الاقتصاديين حول أسباب ظهور الكساد التضخمي؛ لكن هذا الإجماع يكاد يكون مفتقدا عند الانتقال إلى مجال السياسات للتخلص من هذه الظاهرة المرضية.

2-عندما يصل العرض الكلى إلى مستوى الدخل الحقيقي عند مستوى التوظف الكامل يصبح خطا راسيا وتكون ل= 100%.

3-ليس كل تحرك نحو التوظف الكامل يصاحبه ارتفاع في مستوى الأسعار.

4- كلما تحركنا نحو التوظف الكامل باستخدام سياسة توسعية كلما ارتفع مستوى الأسعار إذا كان منحنى العرض الكلي غير مرن.

5-ليس شرطا أن يحدث تزايد الطلب وارتفاع التكاليف بطريقة تتابعيه، ومن الممكن ألا يتحققا أبدا.

السؤال الرابع: اختر إجابة واحدة فقط من الأربع إجابات.

استخدم الشكل المقابل واجب على النقاط من 1: 12

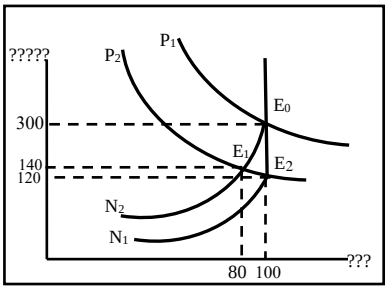

1-يمثل المحور الأفقي

أ) المستوى العام للأسعار ب) الدخل القومي الحقيقي(ل)

ج) مستوى التوظف الكامل

د) (ل)كنسبة من مستوى (ل)عند مستوى التوظف الكامل

2-تمثل الدالة (P) ..... وهو ذو ميل .....

أ) الطلب الكلي، موجب ب) الطلب الكلي، سالب ج) العرض الكلي، سالب د) العرض الكلي، موجب

3-بينما تمثل الدالة (N) ..... وهو ذو ميل .....

أ) الطلب الكلي، موجب ب) الطلب الكلي، سالب ج) العرض الكلي، سالب د) العرض الكلي، موجب

4-وتتحدد المستويات التوازنية للأسعار عند.... والدخل الحقيقي عند.... والتي تشير إلى وجود قدر هائل من البطالة.

أ) 100، 300 ب) 140، 80 ج) 120، 100 د) 80، 120

5-الأسلوب الأول للعلاج وهو العلاج الكينزي والذي يستند إلى زيادة الطلب الكلى من ... إلى .....

أ) من (P_1) إلى (P_2) ب) من (P_2) إلى (P_1) ج) من (N_1) إلى (N_2) د) من (N_2) إلى (N_1)

6-ويمكن تحقيق ذلك بأية توليفة من السياسيتين.

أ) النقدية الانكماشية والمالية التوسعية ب) النقدية التوسعية والمالية الانكماشية

ج) النقدية والمالية التوسعية د) النقدية والمالية الانكماشية

7-بدرجة تمكن من الوصول إلى نقطة التوازن الجديدة

أ) (E_1) ب) (E_2) ج) (E_0) د) (N_2)

8-بالإضافة إلى ..... الدخل القومي الحقيقي(ل) إلى ..... وتحقيق .....،

أ) خفض،80%، التضخم ب) رفع،100%، التوظف الكامل

ج) رفع،300%، التضخم د) خفض،140%، التوظف الكامل

9-هذا التحرك ..... مستوى الأسعار من ..... إلى .....

أ) يرفع ،120%، 300% ب) يرفع،80%، 100%

ج) يرفع،140%، 300% د) يخفض،300%، 140%

10-هل قضية..... من الكبر بحيث تعوض الاقتصاد عما يتحمله في سبيلها من تكلفة تتمثل في ..... ؟

أ) التضخم، البطالة ب) البطالة، التضخم

ج) زيادة التوظف، التضخم د) التضخم، زيادة التوظف

11-تعتمد الإجابة على هذا السؤال على ميل منحنى .....، إذ كلما كان هذا المنحنى .... ازدادت جاذبية السياسة التوسعية.

أ) الطلب الكلي، غير مرن ب) الطلب الكلي، مرن ج) العرض الكلي، مرن د) العرض الكلي، غير مرن

12- وتتميز هذه السياسة عن أية بدائل أخرى بـ .....، لكن يعيبها أنها .....

أ) ليس لها أعباء، التضخم ب) بسرعة تأثيرها، ارتفاع الأسعار

ج) أكثر إنسانية، التضخم د) كل ما سبق

13-والأسلوب الآخر لعلاج ..... هو الانتظار وعدم فعل أي شيء .....

أ) الكساد، لخفض الطلب. ب) البطالة، لزيادة الطلب.

ج) التضخم، لزيادة الطلب. د) التضخم، لخفض الطلب.

14- وهذا يعني الانتظار حتى..... مستوى الأسعار نتيجة.....

أ) يهبط، لخفض الطلب. ب) يرتفع، لزيادة العرض.

ج) يهبط، لزيادة العرض. د) يرتفع، لخفض الطلب.

15-ولا يتحقق ما سبق إلا عن طريق.... في الأجور وهوامش الربح أو.....في المستوى التكنولوجي.

أ) هبوط، تحسن. ب) ارتفاع، تحسن ج) هبوط، تدهور. د) ارتفاع، تدهور.

16-ويكون التغير في العرض الكلى من ..... عند سعر اقل من .....

أ)(P_1): (P_2)، 140% ب) (P_2): (P_1)، 100% ج) (N_1): (N_2)، 120% د) (N_2): (N_1)، 300%

17-ويلاحظ هنا أن الأسلوب الآخر للعلاج قد تحقق لكن بطريقة ..... وربما .... إذا ما قورنت بالأسلوب الكينزي.

أ) بطيئة، أقل إيلاما. ب) سريعة، أقل إيلاما. ج) بطيئة، أكثر إيلاما. د) سريعة، أكثر إيلاما.

1	د	6	ج	11	ج	16	د
2	ب	7	ج	12	د	17	ج
3	د	8	ب	13	ب	18	
4	ب	9	ج	14	ج	19	
5	ب	10	ج	15	أ	20	

السؤال الخامس: صور بيانيا.

1- حالة وجود قدر هائل من البطالة واحتمال حدوث ركود وأسلوب علاج يترتب عليه كساد تضخمي.

الشكل (2)

2- الكيفية التي يتحقق بها الكساد التضخمي، بفرض أن المسئولين يهتمون بتحقيق التوظف الكامل أكثر مما يهتمون بمكافحة التضخم. الشكل (3)

3- الكيفية التي يتحقق بها الكساد التضخمي، وذلك بفرض أن اهتمام المسئولين بمكافحة التضخم أكثر من اهتمامهم بالقضاء على البطالة. الشكل (4)

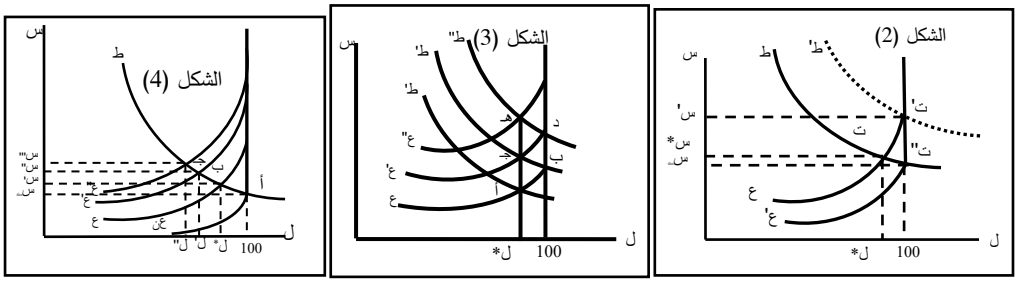

الفصل الخامس

الفساد الاقتصادي

السؤال الأول: اذكر دون أن تشرح؟

1- أنواع الفساد وفقا لمعيار الانتظام:

- الفساد العرضي أو المؤقت. - الفساد المؤسسي أو المنتظم.

أنواع الفساد وفقا لمعيار موقع السلطة.

- الفساد الإداري - الفساد السياسي

أنواع الفساد وفقا لمعيار الانتشار.

- فساد دولي. - فساد محلي.

أنواع الفساد وفقا لمعيار المجال الذي يمارس فيه.

- فساد مالي - فساد أخلاقي.

أنواع الفساد وفقا لمعيار الرأي العام.

- فساد أبيض. - فساد أسود. - فساد رمادي.

أنواع الفساد وفقا لمعيار الممارسة.

- سوء استخدام الروتين. - الممارسة غير الأمينة للصلاحيات.

أنواع الفساد وفقا لمعيار الكيفية التي يمارس بها.

- الرشوة. - المحسوبية. - المحاباة. - الواسطة.
- الابتزاز. - الاحتيال. - هروب رؤوس الأموال.
- نهب المال العام: أ- الاختلاس. ب- تبديد الموارد العامة. ج- إساءة حرية التصرف.

4 أسباب الفساد:

1-أسباب اقتصادية. 2-أسباب السياسية.

3 أسباب قانونية. 4-أسباب هيكلية.

5 أسباب بيولوجية وفسيولوجية. 6-أسباب اجتماعية.

7 أسباب تربوية وسلوكية. 8-أسباب إدارية.

9 أسباب خارجية.

الأسباب السياسية للفساد.

–عدم الالتزام بمبدأ الفصل بين السلطات. –عدم استقلال القضاء.

– شيوع حالة الاستبداد السياسي. – غياب دولة المؤسسات.

– قلة الوعي السياسي. – ضعف الممارسة الديمقراطية وحرية المشاركة السياسية.

الأسباب الاقتصادية للفساد.

–تعدد الأسعار وظهور السوق السوداء.

أ– في سوق السلع والخدمات. ب– بالنسبة لسعر الصرف.

ج– بالنسبة لسعر الفائدة.

– تدني جداول الأجور والمرتبات.

– ارتفاع تكاليف إدارة الأعمال الحكومية.

– الخصخصة.

– ارتفاع مستوى البطالة والفقر والجهل والتخلف.

– ضعف المرافق والمؤسسات العامة التي تخدم المواطنين.

الجهات المسئولة عن مكافحة الفساد عالمياً

– منظمة الأمم المتحدة.

– البنك الدولي.

– صندوق النقد الدولي.

– منظمة الشفافية الدولية.

الجهات المسئولة عن مكافحة الفساد محلياً

– الجهاز المركزي للمحاسبات.

– هيئة الرقابة الإدارية.

السؤال الثاني: وضح المقصود بالمفاهيم التالية.

الفساد الاقتصادي: هو "ذلك السلوك الذي يفضي إلى إحداث ضرر في البناء الاقتصادي للبلد من خلال هدر الموارد أو سوء توزيعها، أو زيادة الأعباء على الموازنة العامة، أو خفض كفاءة الأداء الاقتصادي، بقصد تحقيق منافع شخصية على حساب المصلحة العامة". ويعد الفساد الاقتصادي من أخطر أنواع الفساد.

1/2/3 الفساد الإداري: وهو يتعلق بمظاهر الانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام خلال تأديته لمهام وظيفته الرسمية في نطاق منظومة التشريعات والقوانين والضوابط ومنظومة القيم الفردية.

2/2/3 الفساد السياسي هو إساءة استخدام السلطة العامة من قبل النخب الحاكمة لأهداف غير مشروعة كالرشوة، الابتزاز، المحسوبية، والاختلاس. (تجارة النفوذ)

3/5/3 الفساد المالي: يتمثل في مجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والقوانين المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها، ومخالفة التعليمات المتعلقة بأجهزة الرقابة المالية كالجهاز المركزي للمحاسبات.

4/5/3 الفساد الأخلاقي هو انحراف أخلاقي عن نطاق منظومة التشريعات والقوانين والضوابط والقيم الفردية وعادات وتقاليد المجتمع وتعاليم الدين الإسلامي الحنيف على المستوى الإداري لكبار الموظفين والمكلفين بخدمة عامة في السلطات القائمة.

السؤال الثالث: حدد أي العبارات التالية صحيح وأيها خطأ.

1. تتعدد تعاريف الفساد وتختلف ويرجع ذلك لاختلاف الثقافة من بلد لآخر
2. الفساد ظاهرة إنسانية لأن مصدره الإنسان وتحكمها قوانين الإنسان فردا ومجتمعا
3. يعد الفساد المؤسسي اشد خطرا وأكثر عمقا الفساد العرضي لأنه يأخذ الطابع المؤسسي والمنتظم من حيث التكرار.
4. تنتشر ظاهرة الفساد في ظل عدم اكتمال البناء المؤسسي والإطار القانوني للعمل.
5. تنتشر ظاهرة الفساد في ظل غياب قواعد العمل والإجراءات المكتوبة ومدونات السلوك للموظفين في قطاعات العمل العام والخاص.
6. تنتشر ظاهرة الفساد في ظل ضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم استقلاليتها.
7. تلعب العادات والتقاليد الاجتماعية وسريانها دوراً في نمو ظاهرة الفساد أو اقتلاعها من جذورها.
8. من المحتمل أن يعمل الفساد الواسع الانتشار على تأخير التنمية وعلى توزيع منافعها بشكل غير متساوٍ على حد سواء.

9. تعتبر الرشاوى المدفوعة طريقة للقفز على القوانين غير الفعالة أو مصدرا لعدم الفعالية ذاتها.
10. بسهم الفساد في زيادة تضخم النفقات التجارية ويشوه الملعب التجاري إذ يحمي الشركات ذات المعارف في الحكومة من المنافسة.
11. يؤدي الفساد إلى تقويض التنمية الاقتصادية لتسببه في حدوث تشوهات وحالات عجز ضخمة.
12. انتشار الفساد يؤدي إلى زيادة كلفة العمل التجاري من خلال زيادة سعر المدفوعات غير المشروعة نفسها وزيادة النفقات الإدارية الناجمة عن التفاوض مع المسئولين.
13. يساهم الفساد في تدني كفاءة الاستثمار العام واضعاف مستوى الجودة في البنية التحية العامة.
14. أثبتت الدراسات أن الفساد يضعف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وقد يعطله مما يمكن أن يسهم في تدني إنتاجية الضرائب.
15. يعتبر حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى مصر كان متواضعا للغاية رغم المزايا الكبيرة والإعفاءات الضريبية التي منحت له.

السؤال الرابع: اختر إجابة واحدة فقط من الأربع إجابات.

1. يعد الفساد ..... من أخطر أنواع الفساد لأنه يمثل كل أنواع الفساد

أ) السياسي ب) الإداري ج) الاقتصادي د) المالي

2. ينقسم الفساد إلى فساد عرضي أو مؤقت وفساد مؤسسي أو منتظم طبقا لمعيار

أ) موقع السلطة ب) الانتظام ج) الاستمرارية د) لا شيء مما سبق

3. ينقسم الفساد إلى قسمين: فساد إداري وفساد سياسي طبقا لمعيار.

أ) موقع السلطة ب) الانتظام ج) الاستمرارية د) لا شيء مما سبق

4. الفساد ..... يكثر انتشاره في القطاعات التي يسهل جني الريع منها حيث يسود الضعف في النظام الرقابي.

أ) السياسي ب) الإداري ج) الاقتصادي د) المؤسسي

5. يُعد عدم احترام أوقات ومواعيد العمل في الحضور والانصراف من مظاهر الفساد

أ) السياسي ب) الإداري ج) الاقتصادي د) المؤسسي

6. يُعد تمضية الوقت في قراءة الصحف واستقبال الزوار أو انجاز الأعمال الخاصة، والامتناع عن أداء العمل أو التراخي والتكاسل من مظاهر الفساد

أ) السياسي ب) الإداري ج) الاقتصادي د) المؤسسي

7. الفساد الذي لا يحتاج إلى دفع الأموال مباشرة، بل قد يتخذ شكل تجارة النفوذ التي تسمم الحياة السياسية والديمقراطية هو الفساد

أ) السياسي ب) الإداري ج) الاقتصادي د) المؤسسي

8. يتمثل الفساد..... في مجموعة من الجرائم التي يرتكبها القادة عبر توليهم مناصبهم الرسمية أو بعد تركهم لها ويرتبط عادة بتفصيل القوانين أو تداخل وتشابك المصالح المالية

أ) السياسي ب) الإداري ج) الاقتصادي د) المؤسسي

9. يختلف الفساد..... عن غيره في أنه يقلل من المساءلة ويشوه التمثيل النيابي في عملية صنع القرار

أ) السياسي ب) الإداري ج) الاقتصادي د) المؤسسي

10. سوء استخدام الروتين هو أحد أقسام الفساد وفقا لمعيار

أ) الرأي العام ب) الانتشار ج) المجال الذي يمارس فيه د) الممارسة

11. ينقسم الفساد إلى: فساد مالي وأخلاقي، طبقا لمعيار

أ) الرأي العام ب) الانتشار ج) المجال الذي يمارس فيه د) الممارسة

12. يتخذ الفساد عدة أشكال أبرزها وأكثرها انتشارا: الرشوة، المحسوبية، الابتزاز، الاختلاس، الاحتيال، طبقا لمعيار

أ) موقع السلطة ب) الانتظام ج) المجال الذي يمارس فيه د) الكيفية التي يمارس بها

13. قيام المسئول بانتزاع شيء ذي قيمة من الأفراد قسرا مقابل عدم استخدام سلطته على نحو لا يتفق ومصالح هؤلاء الأفراد يسمى.

أ) احتيال ب) ابتزاز ج) محسوبية د) واسطة

14. تفضيل أو محاباة فرد أو جهة على أخرى في الحصول خدمة أو وظيفة أو منصب أو مناقصة بغير حق للحصول على مصلحة معينة يسمى.

أ) ابتزاز ب) محاباة ج) محسوبية د) واسطة

15. أي شيء نقدي أو غير نقدي يقدمه فرد ما أو مؤسسة ما إلى موظف ما يتمتع بسلطات معينة تمكنه من منح مزايا لا يقرها القانون لهذا الفرد أو المؤسسة يسمى

أ) احتيال ب) ابتزاز ج) محسوبية د) رشوة

16. ..... هي استغلال السلطة أو النفوذ للتحيز لفرد أو جهة معينة ينتمي لها الشخص دون أن يكون مستحق

أ) الاحتيال ب) الابتزاز ج) المحسوبية د) الرشوة

17. اقل أنماط الفساد شيوعا هو

أ) تسهيل عمليات غسل الموال أ) التواطؤ مع مرتكب الجرائم والمتهمين

ج) وإفشاء المعلومات السرية لهيئات منافسة د) كل ما سبق

18. أكثر أنماط الفساد شيوعا هي

أ) الواسطة ب) هدر الوقت والمال العام

ج) ضعف الالتزام بأوقات العمل الرسمية د) كل ما سبق

19. عدم الالتزام بمبدأ الفصل بين السلطات من أسباب الفساد

أ) السياسية ب) الاجتماعية ج) الاقتصادية د) القانونية

20. ارتفاع مستوى البطالة والفقر والجهل والتخلف من أسباب الفساد.

أ) السياسية ب) الاجتماعية ج) الاقتصادية د) القانونية

21. غياب دولة المؤسسات. عدم استقلال القضاء من أسباب الفساد.

أ) السياسية ب) الاجتماعية ج) الاقتصادية د) القانونية

22. تعدد الأسعار وظهور السوق السوداء من أسباب الفساد.

أ) السياسية ب) الاجتماعية ج) الاقتصادية د) القانونية

23. ارتفاع تكاليف إدارة الأعمال الحكومية من أسباب الفساد.

أ) السياسية ب) الاجتماعية ج) الاقتصادية د) القانونية

24. انهيار النظام القيمي والحضاري للفرد أو الجماعة من أسباب الفساد.

أ) السياسية ب) الاجتماعية ج) الاقتصادية د) تربوية وسلوكية

25. تنتشر ظاهرة الفساد في ظل

أ) غياب قواعد العمل والإجراءات المكتوبة ب) غياب مدونات السلوك للموظفين.

ج) ضعف أجهزة الرقابة في الدولة. د) كل ما سبق

26. من الأسباب ..... لانتشار ظاهرة الفساد.

أ) السياسية ب) الاجتماعية ج) الاقتصادية د) القانونية

27. من الأسباب الاجتماعية لانتشار ظاهرة الفساد

أ) انتشار الجهل ونقص المعرفة بالحقوق الفردية ب) غياب تطبيق المثل الإنسانية.

ج) انتشار القيم والروابط القائمة على النسب والقرابة. د) كل ما سبق

28. وجود فجوة كبيرة بين القيم الحضرية السائدة في المجتمع وبين قيم وقواعد العمل الرسمية المطبقة في أجهزة الدولة من أسباب الفساد.

أ) السياسية ب) الاجتماعية ج) الاقتصادية د) التربوية والسلوكية

29. لجأ ..... إلى الحد من الفساد بتعليق المساعدات المالية لأي دولة يكون الفساد فيها عائق لعملية التنمية الاقتصادية.

أ) البنك الدولي ب) صندوق النقد الدولي ج) منظمة الأمم المتحدة د) منظمة الشفافية الدولية

30. أصدرت ..... اتفاقية لمكافحة الفساد سنة 2004 وقد انضمت إليها كثير من دول العالم.

أ) البنك الدولي ب) صندوق النقد الدولي ج) منظمة الأمم المتحدة د) منظمة الشفافية الدولية

31. وضع ..... مجموعة من الخطوات والاستراتيجيات لغرض مساعدة الدول على مواجهة الفساد والحد من أثاره السلبية على عملية التنمية الاقتصادية.

أ) البنك الدولي ب) صندوق النقد الدولي ج) منظمة الأمم المتحدة د) منظمة الشفافية الدولية

32. تعتبر مهمة ..... هي خلق تغيير نحو عالم دون فساد.

أ) البنك الدولي ب) صندوق النقد الدولي ج) منظمة الأمم المتحدة د) منظمة الشفافية الدولية

33. منظمة تقول عن نفسها أنها منظمة مجتمع مدني عالمية تقود الحرب ضد الفساد هي.

أ) البنك الدولي ب) صندوق النقد الدولي ج) منظمة الأمم المتحدة د) منظمة الشفافية الدولية

34. منظمة بدأت كمؤسسة غير ربحية محلية ثم أصبحت الآن منظمة غير حكومية عالمية هي

أ) البنك الدولي ب) صندوق النقد الدولي ج) منظمة الأمم المتحدة د) منظمة الشفافية الدولية

35. من الجهات المسئولة على مكافحة الفساد محلياً في مصر.

أ) البنك الدولي ب) صندوق النقد الدولي ج) منظمة الأمم المتحدة د) هيئة الرقابة الإدارية

هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية عامة تتبع رئيس الجمهورية وتهدف إلى تحقيق الرقابة على أموال الدولة.

أ) البنك الدولي ب) الجهاز المركزي للمحاسبات ج) منظمة الأمم المتحدة د) هيئة الرقابة الإدارية

36. جهاز مستقل يتبع رئيس مجلس الوزراء يختص بمكافحة كافة صور الفساد المالي والإداري من خلال حماية المال العام والتصدي لانحراف الموظف العام.

أ) البنك الدولي ب) الجهاز المركزي للمحاسبات ج) منظمة الأمم المتحدة د) هيئة الرقابة الإدارية

37. تحقيق الرقابة المانعة وضمان حسن سير العمل والانضباط من أهداف.

أ) البنك الدولي ب) الجهاز المركزي للمحاسبات ج) منظمة الأمم المتحدة د) هيئة الرقابة الإدارية

38. معاونة الجهاز الإداري للدولة في حل مشكلات العمل من أهداف.

أ) البنك الدولي ب) الجهاز المركزي للمحاسبات ج) منظمة الأمم المتحدة د) هيئة الرقابة الإدارية

39. من مهام ..... عمل التحريات عن المرشحين لشغل الوظائف العليا بأجهزة الدولة.

أ) البنك الدولي ب) الجهاز المركزي للمحاسبات ج) منظمة الأمم المتحدة د) هيئة الرقابة الإدارية

40. فحص شكاوى المواطنين من مهام.

أ) البنك الدولي ب) الجهاز المركزي للمحاسبات ج) منظمة الأمم المتحدة د) هيئة الرقابة الإدارية

1	ج	6	ب	11	ج	16	ج	21	أ	26	ب	31	د	36	د
2	ب	7	أ	12	د	17	د	22	ج	27	د	32	د	37	د
3	أ	8	أ	13	أ	18	د	23	ج	28	ب	33	د	38	د
4	د	9	أ	14	ب	19	أ	24	د	29	ج	34	د	39	د
5	ب	10	د	15	د	20	ج	25	د	30	أ	35	ب	40	د

السؤال الخامس: أسئلة مناقشة

1- وضح الآثار الاقتصادية للتهرب الضريبي والجمركي.

يمكن إجمال أهم الآثار الاقتصادية للتهرب الضريبي والجمركي بما يلي:

1- انخفاض حجم الإيرادات العامة التي تجنيها الدولة من المكلفين مؤديا إلى تخفيض الاستثمارات التي تنفذها وكذلك النفقات مما يؤدي إلى تخفيض الدخل القومي وعرقلة مشاريع الدولة في التنمية الاقتصادية.

2- رفع سعر الضريبة المفروضة وفرض ضريبة جديدة لتعويض النقص الحاصل نتيجة التهرب.

3- اضطرار الحكومة إلى سداد العجز الناتج عن التهرب من خلال اللجوء إلى القروض الداخلية والخارجية وهذا يوقعها في مأزق تسديد القروض ودفع الفوائد المترتبة عليها.

4- عدم تحقق العدالة الضريبية بحيث يدفع الضريبة قسم من المكلفين، ولا يدفعها الآخرون بسبب قدرتهم على التهرب.

5- الجانب الأخلاقي المتمثل في الفساد وانعدام الأمانة وأداء الواجب والذي يقدم أجيالا تمتهن الاحتيال والنصب والتلاعب على القوانين وإشاعة تقبل حالة الفساد عند المجتمع والانسجام معه.

6- التأثير على المنافسة بين المشروعات: فالشركة التي لا تدفع الضريبة تقل تكلفة إنتاجها بالنسبة لتكلفة إنتاج الشركات الدافعة للضريبة وهذا يجعل لها ميزة تنافسية على حساب غيرها.

7- يساهم في تكوين النشاطات الاقتصادية غير القانونية أو ما يسمى بالاقتصاد الخفي، إذ يعمل هذا الاقتصاد خارج القانون وخارج سيطرة الضريبة.

فإذا أضفنا كل الزيادات التي تحققت في الدخل القومي خلال هذه الفترات والناتجة عن زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار 22 مليار جنيه، فإننا نجد أنها: = 95.65 مليار جنيها. ويلخص الجدول التالي أثر المضاعف في فتراته المختلفة.

2- وضح آثار الفساد على التنمية الاقتصادية.

ترى أدبيات التنمية الاقتصادية أن الفساد يؤدي إلى تقويض التنمية الاقتصادية لتسببه في حدوث تشوهات وحالات عجز ضخمة. وان من الأقل احتمالا نجاح المشاريع الإنمائية في البلدان التي توجد فيها مستويات مرتفعة من الفساد. ومن المحتمل أن يعمل الفساد الواسع الانتشار على توزيع منافع التنمية بشكل غير متساوٍ على حد سواء وذلك من خلال تعميق التفاوت في الدخول وسوء الإنفاق الحكومي وانحياز النظام الضريبي والتوزيع لمخاطر الاستثمار بين الأغنياء والفقراء.

3- وضح آثار الفساد على الاستثمار المحلي:

يساهم الفساد في تدني كفاءة الاستثمار العام وأضعاف مستوى الجودة في البنية التحية العامة وذلك بسبب الرشاوى التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وتسيء توجيهها أو تزيد من كلفتها.

4- وضح آثار الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر:

أثبتت الدراسات أن الفساد يضعف من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وقد يعطلها مما يمكن أن يسهم في تدني إنتاجية الضرائب وبالتالي تراجع مؤشرات التنمية البشرية خاصةً فيما يتعلق بمؤشرات التعليم والصحة. وجاء في تقرير التنمية العالمي أن الفساد يؤثر على الاستثمارات الأجنبية بما يعادل تأثير رفع المعدل الحدي للضريبة بـ50% على دخل الشركات.

ويؤكد ذلك ما جاء في دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، أنه على الرغم من زيادة قدرة الاقتصاد المصري على استيعاب الاستثمار بالإضافة إلى المزايا الكبيرة والإعفاءات الضريبية التي منحت للاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى مصر كان متواضعا للغاية مقارنة بهذه المزايا مما يدل على أن هناك عوامل أخرى تقف حائلا ضد تدفق الاستثمار الأجنبي إلى مصر والتي تتمثل في الفساد بكل صوره.

5- وضح آثار الفساد على النمو الاقتصادي.

دائمًا النمو الاقتصادي هو هاجس الدول، لأنه يشكّل البوابة الأمامية للتنمية، ويظل النمو مرهون بمدى استجابة كل دولة إلى معايير الحكم الصالح، وإلى موقعها من درجة الفساد

الاقتصادي، وقد بات واضحًا من خلال الدراسات القياسية والميدانية أن معدلات النمو تتأثر بشكل كبير بدرجات الفساد، وإذا كان الفساد يخفض الاستثمار المحلي ويقلل الاستثمار الأجنبي فمن الطبيعي أن يكون الفساد مخفضا للنمو الاقتصادي.

6- وضح آثار الفساد على الإنفاق الحكومي:

أجريت دراسة منهجية عن تأثير الفساد على المالية العامة فتوصلت إلى النتائج التالية:

ب-يؤدي الفساد إلى زيادة حجم الاستثمارات العامة على حساب الاستثمار الخاص لكون العديد من بنود الإنفاق العام طيعة لتلاعب كبار المسئولين في الحصول على رشاوى.

ت- يشوه الفساد تكوين النفقات العامة بعيدا عن التشغيل والصيانة اللازمة من أجل الإنفاق على معدات جديدة.

ث- شوه الفساد تكوين النفقات العامة بعيدا عن حاجة الصحة والتعليم للتمويل، لأن هذه النفقات بالمقارنة مع نفقات المشاريع الأخرى، هي أقل سهولة على المسئولين في انتزاع الريع.

ج- يقلل الفساد من إنتاجية الاستثمارات العامة والبنية التحتية للبلد.

ح- قد يخفض الفساد من ضريبة الدخل لأنه ينال من قدرة الحكومة على جمع الضرائب والرسوم الجمركية.

7- وضح آثار الفساد على توزيع الدخل.

ومن المحتمل أن يعمل الفساد الواسع الانتشار على توزيع منافع التنمية بشكل غير متساوٍ على حد سواء وذلك من خلال تعميق التفاوت في الدخول وخلق التفاوت في توزيع الأصول وسوء الإنفاق الحكومي وانحياز النظام الضريبي والتوزيع غير المتكافئ لمخاطر الاستثمار بين الأغنياء والفقراء.

السؤال السادس: حالة تطبيقية على الآثار الاقتصادية للفساد.

مثال: قدرت هيئة بحثية حجم التهرب الضريبي (من قبل الأفراد والشركات) في مصر بمبلغ 22 مليار جنيه في عام 2011، وعلى افتراض توازن الميزانية، أي أن ما يتم تحصيله من الضرائب يساوي الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات العامة، وعلى فرض

أن الميل الحدي للاستهلاك يساوي 77.0 فما هو أثر ذلك التهرب على الدخل القومي استناداً لنظرية المضاعف والمعجل.

1- اثر المضاعف

لو لم يكن التهرب قد حصل، فستزيد حصيلة الضريبة بمبلغ قدره 22 مليار جنيه، وعند استثمارها ستؤدي إلى خلق دخول متراكمة في كل دورة إنفاق لتصل في النهاية إلى زيادة في الدخل القومي بمبلغ قدره 95.65 مليار جنيه. ويمكن تقدير هذه الزيادة باستخدام صيغة المضاعف الرياضية وهي م = 1/ 1- م ح ك أو = 1/م ح خ

حيث: م تعبر عن مضاعف الإنفاق الحكومي، و م ح ك هو الميل الحدي للاستهلاك، م ح خ هو الميل الحدي للادخار. وبالتعويض عن قيمة الميل الحدي للاستهلاك في صيغة المضاعف سنحصل على: م = 1/ 1- م ح ك م = 1/ 1- 0.77 = 4.35

وهذا يعنى أن استثمار جنيه واحد سيولد دخلاً قدره 4.35 جنيه، أي يزداد الدخل لأكثر من أربع أمثال المبلغ المستثمر الأولي.

ومن ثم فإن التغير في الدخل يصبح Δ ل = م X Δ ح = 4.35 X 22 = 95.65

وعلى هذا يمكن القول بأن استثمار22 مليار جنيه كانت تهرب من الضرائب تؤدي إلى زيادة في الدخل القومي قدرها 95.65 مليار جنيه: والجدول التالي يوضح أثر المضاعف.

الفترة الزمنية	الاستثمار	الاستهلاك المولد	الدخل القومي
0	22		22
1		16.94	16.94
2		13.04	13.04
3		10.04	10.04
4		7.73	7.73
5		5.95	5.95
6		4.59	4.59
7		3.53	3.53
8		2.72	2.72
ن		000	000
الأثر النهائي	22	65.27	95.65

2- أثر التداخل بين المضاعف والمعجل.

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن الزيادة في الدخل القومي إنما جاءت حصيلة الزيادة في الاستهلاك فقط، حيث أن نظرية المضاعف لم تلتفت إلى أثر تغير الاستهلاك على الاستثمار. وفي الواقع أن الزيادة في الاستهلاك من شأنها أن تؤدي إلى زيادة في الاستثمارات، حيث أن التغييرات في الاستهلاك هي أساس الطلب على السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية، فالنمو المتحقق في الطلب على السلع الاستهلاكية النهائية يؤدي إلى نمو الطلب على المنتجات الوسيطة والرأسمالية عن طريق المعاملات الفنية في الإنتاج، أي أن الطلب على السلع الرأسمالية والوسيطة هو طلب مشتق، أي مشتق من الطلب على الاستهلاك النهائي ومستمد منه عن طريق معامِلات الإنتاج الفنية، وبهذا يزيد الطلب على السلع الرأسمالية، وهذا ما يطلق عليه الاستثمار المولَّد Induced Investment والعلاقة بين الطلب النهائي على السلع الاستهلاكية والاستثمار المولَّد يطلق عليها بالمعجل Accelerator. أي أن هناك قناتين لزيادة الدخل القومي، الأولى تتمثل في تحويل الأموال المهربة إلى إنفاق استهلاكي يحكمه الميل الحدي للاستهلاك، والثانية تتمثل في تحويل الأموال المهربة إلى إنفاق استثماري ويحكمه معامل رأس المال. ويمكن توضيح ذلك باستخدام الجدول التالي الذي يوضح أثر توفير مبلغ (22) مليار جنيه على الدخل القومي فيما لو لم يحدث التهرب الضريبي، وذلك من خلال أثر كل من المضاعف والمعجل على فرض أن الميل الحدي للاستهلاك 0.77 وان معامل رأس المال/الناتج 1.67

أثر التداخل بين المضاعف والمعجل

الفترة الزمنية	الاستثمار المبدئي	الاستثمار المولد	الاستهلاك المولد	الدخل القومي
0	22			22
1	22	10.16	16.94	49.10
2	22	12.52	37.81	72.33
3	22	10.73	55.70	88.43
4	22	7.44	68.09	97.52
5	22	4.20	75.09	101.30
6	22	1.74	78.00	101.74
7	22	0.21	78.34	100.55
8	22	-0.55	77.42	98.87

- يشير العمود الثاني حجم المبالغ المهربة من الضرائب والتي يمكن استثمارها فيما لو لم يحصل التهرب.

أما العمود الثالث فيشير إلى الاستثمار المولد وهو يساوي طرح قيمة الاستهلاك في الفترة ن-1 من قيمة الاستهلاك في الفترة ن وقسمة الناتج على معامل رأس المال/الناتج وسوف نفترض أن قيمته = 1.67

ويشير العمود الرابع الاستهلاك المولد وهو يساوي الميل الحدي للاستهلاك 0.77 مضروب في الدخل القومي في الفترة ن-1.

ويتضح من الجدول أن الاستثمار المبدئي في الفترة 0 ولّد دخلاً مقداره 22 مليار جنيه، وهذا الدخل تم استهلاك 77.0 منه في الفترة 1 أي حوالي 16.94 مليار جنيه، فزاد الطلب على السلع الوسيطة الرأسمالية، وتولد استثمار جديد بحوالي 10.16 مليار جنيه، فأصبح الدخل المتولد يساوي 49.1 مليار جنيه (10.16 + 16.94+ 22)، وهكذا يستمر الدخل بالتزايد حتى يصل في الفترة (8) إلى 101.74 مليار جنيه. ويلاحظ أن الزيادة في الدخل هنا تفوق بشكل واضح الزيادة المحتسبة بموجب نظرية المضاعف (66) مليار جنيه، وبفارق (30.56) مليار جنيه.

101.74 – 95.65=6.09 مليار جنيه

وتعود هذه الزيادة إلى أثر الزيادة في الاستهلاك على خلق استثمارات جديدة (الاستثمار المولد). أي أن هنالك قناتين لزيادة الدخل القومي، الأولى تتمثل في تحويل الأموال المهربة إلى إنفاق استهلاكي يحكمه الميل الحدي للاستهلاك، والثانية تتمثل في تحويل الأموال المهربة إلى إنفاق استثماري ويحكمه معامل رأس المال.

الفصل السادس

التغيير التكنولوجي

السؤال الأول: اذكر دون أن تشرح؟

معوقات وتحديات التنمية التكنولوجية في مصر والدول العربية

1-المعوقات والتحديات الذاتية

أولا: النظم والسياسات

ثانيا: غياب التكامل بين آليات كل من الإنتاج والتكنولوجيا والبحث العلمي.

ثالثا: تدنى مستوى الثقافة العلمية.

رابعا: العشوائية.

خامسا: الأزمة التكنولوجية في القطاع الخاص.

2-المعوقات والتحديات الإقليمية والعالمية.

أولا: ضعف التجارة البينية.

ثانيا: التفوق الإسرائيلي.

ثالثا: اتفاقيات التجارة العالمية.

مؤشرات التفوق الإسرائيلي على كافة الدول العربية في المجال العلمي والتكنولوجي:

1- التصنيف الدولي للجامعات.

2- جائزة نوبل.

3- عدد العلماء.

4- براءات الاختراع.

5- المؤلفات والكتب المنشورة.

6- الإنفاق على البحث العلمي.

السؤال الثاني: وضح المقصود بالمفاهيم التالية.

التكنولوجيا هو مصطلح مشتق من الكلمة الإغريقية Technicos والتي تعنى المهارة الفنية أو الممارسة الماهرة. أو المعرفة الفنية، ويقصد بها مجموعة المعارف والخبرات المكتسبة التي تحقق إنتاج و/أو توزيع أية سلعة أو خدمة.

نقل التكنولوجيا يعني قيام جهة ما (مؤسسة أو بلد) باكتساب أو تنمية أو استخدام ابتكار أو معرفة ما تكون قد نشأت في جهة أخرى.

الاستيعاب التكنولوجي هو الاحتواء الشامل للتكنولوجيا بكل ما يتعلق بها من تفاصيل دقيقة (نظرية وعملية) ونواحي خبرة ومعرفة ومعلومات متاحة.

التغيير التكنولوجي أو التطور التكنولوجي أو التقدم التكنولوجي Technical Change تعني إما إحداث تحسين بسيط أو تحسين جذري Incremental في العملية الإنتاجية أو في المنتج.

السؤال الثالث: حدد أي العبارات التالية صحيح وأيها خطأ.

1. إذا كان البحث العلمي يمثل قوة دفع لإحداث التغيير التكنولوجي فإن التغيير التكنولوجي يؤدى إلى تحسن أدوات البحث العلمي.
2. تعتبر العلاقة بين البحث العلمي والتكنولوجيا علاقة دائرية، أي يؤثر احداهما في الآخر.
3. أن سولو قد عرف هذا التغيير بأنه يشتمل على أية مسببات ترفع الإنتاجية (غير رأس المال وحجم العمالة)
4. أن التعلم الذاتي Self-Learning سواء في مرحلة الاستيعاب التكنولوجي أو في مرحلة التغييرات البسيطة المتصاعدة هو الطاقة الحقيقية المستخدمة في إنجاز التغيير التكنولوجي.
5. بينما قامت الصناعة الأمريكية بإحداث التغيير الجذري الذي كان من شأنه التوصل إلى رقائق ذاكرة الكمبيوتر، فإن اليابان تمكنت، من خلال استيعاب التكنولوجيا ثم تطويرها تطويرا بسيطا متصاعدا.
6. بالرغم من العزلة التي قد فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية لأسباب سياسية على كوبا إلا أنها قد تمكنت من ناصية إحدى التكنولوجيات العالية هو مجال التكنولوجيا الحيوية قد مكنها من ابتكار مصل مضاد للالتهاب السحائي ب.
7. إن التكنولوجيا تعد أحد أهم أنشطة الشركات متعددة الجنسيات.

8. دليل الإنجاز التقني هو دليل مركب صمم من أجل الكشف عن أداء الدول في خلق ونشر التقنية، وكذلك كفاءاتها في بناء قاعدة من المهارات التقنية.
9. جاءت إسرائيل في المجموعة الأولى (القادة)، بينما لم تحصل اغلب الدول العربية على أية ترتيب.
10. في وجود انفصال بين أنشطة البحث والتطوير وبرامج التنمية من جهة، وغياب سياسة علمية قومية، تصبح المؤسسات العلمية حاضنه ومولده للعشوائية.
11. أن السلوكيات السلبية تعزز العشوائية، وتساعد على سوء اختيار القيادات، وعلى استنساخ القيادات الضعيفة أو المفسدة.
12. الأسهل للكيانات الإنتاجية في الدول النامية والعربية أن تكون تابعة باستمرار للتطوير التكنولوجي في الغرب على أن تقوم هي بتحمل تكلفة عبور الفجوة التكنولوجية.
13. لن يحدث كسر لعلاقة التبعية التكنولوجية في الدول النامية دون تدخل سياسي تخطيطي حمائي ايجابي ونشط من الحكومات.
14. التحدي الذي لم يتم إدراكه عربيا بشكل علمي هو كيف يمكن أن تكون التجارة العربية البينية أداة رئيسية لخدمة التنمية العربية.
15. أشار تقرير المخابرات الأمريكية عن التوجهات العالمية عام 2015 إلى أن العولمة تعتبر تحدي بالنسبة لدول المنطقة بينما هي فرصة بالنسبة لإسرائيل.
16. أثبتت نتائج دراسة بما لا يدع مجالا للشك بأن إسرائيل تتفوق بشكل كبير وملحوظ على كافة الدول العربية في المجال العلمي والتكنولوجي.
17. نجحت إسرائيل بالتعظيم التقني لإمكانياتها المحدودة من خلال الجهد المنظومي الذي يصنع التكامل المحلي الخارجي والذي يصنع الفرص ويتوقعها ويستغلها.
18. تنفق إسرائيل على البحث العلمي ضعف ما ينفق في العالم العربي.
19. يبلغ إنفاق الدول العربية على البحث العلمي والتطوير تقريبا نصف ما تنفقه إسرائيل
20. على الرغم من أن الناتج القومي العربي يبلغ 11 ضعف الناتج القومي في إسرائيل

السؤال الرابع: اختر إجابة واحدة فقط من الأربع إجابات.

1. الذي ميز بين النمو نتيجة التغيير التقني والنمو الناتج عن الزيادة في رأس المال بالنسبة لعدد العمال هو

أ) جون داننج ب) روبرت سولو ج) جون منيارد كينز د) موسيس أبراموفيتس

2. جاءت الدراسات الأكاديمية بخصوص الدور المباشر للتكنولوجيا في النمو الاقتصادي كرد فعل لدراسة تاريخية نشرها

أ) جون داننج ب) روبرت سولو ج) جون منيارد كينز د) موسيس أبراموفيتس

3. أوضحت دراسة أبراموفيتس أن جزءا صغيرا فقط من نمو الإنتاجية الأمريكية يمكن تفسيره بواسطة

أ) عوامل النمو المعروفة ب) رأس المال والعمالة والأرض.

ج) سبب كلى غير معروف. د) كل ما سبق عدا ج

4. أوضحت دراسة أبراموفيتس أن الجزء الأكبر من نمو الإنتاجية الأمريكية يمكن تفسيره بواسطة

أ) عوامل النمو المعروفة ب) رأس المال والعمالة والأرض.

ج) سبب كلى غير معروف. د) كل ما سبق عدا ج

5. استطاعت اليابان أن تتفوق على القدرة الأمريكية في إنجاز التغيير التكنولوجي عن طريق

أ) التغيير الجذري ب) التغييرات البسيطة المتصاعدة.

ج) التعاون مع الشركات المتعددة الجنسيات. د) استيراد التكنولوجيات الصريحة من خلال القروض الأجنبية

6. كان نجاح التجربة الصينية في إنجاز التغيير التكنولوجي عن طريق ..... في صورة تراخيص أو خدمات أو استشارات أو إنتاج مشترك

أ) التغيير الجذري ب) التغييرات البسيطة المتصاعدة.

ج) التعاون مع الشركات المتعددة الجنسيات. د) استيراد التكنولوجيات الصريحة من خلال القروض الأجنبية

7. في تجربة كوريا الجنوبية بدأت الشركات المحلية في إنجاز التغيير التكنولوجي من خلال ..... بما يتضمنه ذلك من تعلم ذاتي

أ) التغيير الجذري ب) التغييرات البسيطة المتصاعدة.

ج) التعاون مع الشركات المتعددة الجنسيات. د) استيراد التكنولوجيات الصريحة من خلال القروض الأجنبية

8. الدولة التي اتجهت إلى تنويع مصادرها من التكنولوجيا المستوردة هي

أ) كوبا ب) الصين ج) كوريا الجنوبية د) اليابان

9. يقيس دليل الإنجاز التقني.

أ) خلق التقنية ب) نشر الابتكارات الحديثة.

ج) المهارات البشرية د) كل ما سبق

10. قسم دليل الإنجاز التقني دول العالم إلى..... مجموعات

أ) خمسة ب) أربعة ج) ثلاث د) لا شيء مما سبق

11. يطلق على المجموعة الأولى والتي تضم الدول التي تعتبر في طليعة الابتكار التقني اسم

أ) المتبنون النشطون ب) القادة ج) القادة المحتملون د) المهمشون

12. يطلق على المجموعة الرابعة والتي لديها مراكز تقنية لكن نشر الاختراعات القديمة بطئ وغير متكامل اسم

أ) المتبنون النشطون ب) القادة ج) القادة المحتملون د) المهمشون

13. أفضل مكانة احتلتها دول عربية في دليل الإنجاز التقني بترتيب رقم ..... في المجموعة.....

أ) 19 ، الثالثة ب) 14، الثالثة. ج) 71 ، الثانية د) 71، الرابعة

14. أفضل دولة من الدول العربية في دليل الإنجاز التقني هي

أ) تونس ب) سوريا ج) مصر د) الجزائر

15. جاءت السودان بترتيب رقم ..... على المستوى العام للمجموعات الأربعة في المجموعة .....

أ) 19 في المجموعة الثالثة ب) 14 في المجموعة الثالثة.

ج) 71 في المجموعة الثانية د) 71 في المجموعة الرابعة

16. جاءت إسرائيل في دليل الإنجاز التقني في المجموعة

أ) الثالثة ب) الأولى ج) الثانية د) الرابعة

17. من معوقات وتحديات التنمية التكنولوجية في مصر والدول العربية.

أ) التكامل بين آليات الإنتاج والتكنولوجيا ب) تدنى مستوى الثقافة العلمية

ج) لا شيء مما سبق د) كل ما سبق

18. على الدول النامية والعربية أن ..... حتى تعبر الفجوة التكنولوجية

أ) تكون تابعة للتطوير التكنولوجي في الغرب ب) تقوم بتحمل التكلفة.

ج) تقوم بكسر علاقة التبعية التكنولوجية د) تعتمد على قوى السوق التلقائية.

19. كسر علاقة التبعية التكنولوجية في الدول النامية على الدول الغربية يتوقف على مدى

أ) توفر القدرات المجتمعية في توظيف المعارف لعبور الفجوة ب) توفر إرادة سياسية تهدف إلى التغيير التكنولوجي.

ج) كون الجهات المنتجة تتبع القطاع العام أو القطاع الخاص د) كل ما سبق عدا (ج).

20. إذا ظلت سياسات التنمية الاقتصادية في الدول النامية محصورة في برامج تثبيت وتكيف هيكلي وخصخصة دون أن تلمس صراحة أنشطه البحث والتطوير والتغيير التكنولوجي، فإنه ليس من المتوقع أن

أ) تلتقي جهات الإنتاج والخدمات مع جهات البحث والتطوير والتكنولوجيا.

ب) تحدث تطورات أصيلة في القدرات التكنولوجية لمجرد الاعتماد على قوى السوق التلقائية.

ج) عبور الفجوة التكنولوجية د) كل ما سبق

21. الأمر الذي ينذر بالمزيد من التفوق الإسرائيلي مستقبلا في الاقتصاد وفي مجالات أخرى

أ) مؤشرات الإنتاجية الاقتصادية ب) مؤشرات الإنتاجية الثقافية

ج) مؤشرات القدرات البشرية د) كل ما سبق

22. أثبتت نتائج البحث أن إسرائيل تتفوق بشكل كبير وملحوظ على كافة الدول العربية في المجال العلمي والتكنولوجي طبقا لمؤشر

أ) التصنيف الدولي للجامعات ب) جائزة نوبل

ج) براءات الاختراع د) كل ما سبق

23. تنفق إسرائيل على البحث العلمي ..... ما ينفق في العالم العربي

أ) نصف ب) ضعف ج) ثلث د) لا شيء مما سبق

24. يبلغ الناتج القومي العربي ... ضعف الناتج القومي في إسرائيل، والمساحة .... ضعف.

أ) 649& 10 ب) 11 & 964 ج) 11 & 649 د) لا شيء مما سبق

25. الدولة التي تحتل المرتبة الأولى عالميا بالنسبة لنصيب الفرد من الإنفاق على البحث العلمي هي

أ) إسرائيل ب) اليابان ج) المانيا د) الولايات المتحدة الأمريكية

26. جاءت الدول العربية اقل مئة مرة من إسرائيل من حيث

أ) التصنيف الدولي للجامعات ب) جائزة نوبل

ج) براءات الاختراع د) نصيب الفرد من الإنفاق على البحث العلمي

27. تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة ..... عالميا بالنسبة لنصيب الفرد من الإنفاق على البحث العلمي هي

أ) الأولى ب) الثانية ج) الثالثة د) الرابعة

1	**ب**	6	**د**	11	**ب**	16	**ب**	21	**ب**	26	**ب**
2	**د**	7	**ج**	12	**د**	17	**ب**	22	**د**	27	**ج**
3	**د**	8	ب	13	**د**	18	أ	23	**ب**	28	أ
4	**ج**	9	د	14	أ	19	د	24	**ج**	29	د
5	**ب**	10	ب	15	**د**	20	د	25	**د**	30	ب

السؤال الخامس: أسئلة مناقشة

أ) وضح العلاقة بين البحث العلمي والتكنولوجيا.

إذا كان البحث العلمي يمثل قوة دفع لإحداث التغيير التكنولوجي فإن التغيير التكنولوجي يؤدى إلى تحسن في تجهيزات وأدوات البحث العلمي بحيث تتطور دقة القياس وتتسع

وتتعمق مجالات البحث والاكتشاف وإمكانيات التفسير وتزداد سرعة التعامل الكفء مع المعلومات. إن تسارع كل من التأثيرين السابقين أدى إلى اقتراب أنشطة البحث العلمي والتغيير التكنولوجي من بعضهما البعض زمانا ومكانا، وهو أمر يؤدى إلى تحولات كمية ونوعية كبيره في كل منهما.

ب) وضح دور التكنولوجيا في النمو الاقتصادي.

تجدر الإشارة إلى أن الدراسات الأكاديمية بخصوص الدور المباشر للتكنولوجيا في النمو الاقتصادي جاءت كرد فعل لدراسة تاريخية نشرها موسيس أبراموفيتس عام 1956 عن تطور الاقتصاد الأمريكي منذ عام 1870. أوضحت هذه الدراسة أن جزءا صغيرا فقط من نمو الإنتاجية الأمريكية يمكن تفسيره بواسطة عوامل النمو المعروفة (وهى رأس المال والعمالة والأرض)، وأن الجزء الأكبر من نمو الإنتاجية الأمريكية يجب إرجاعه إلى سبب كلى غير معروف. وسرعان ما عززت النتيجة التي توصل إليها أبراموفيتس بدراسة مهمة لروبرت سولو Solow عن الاقتصاد الأمريكي في الفترة من 1909 إلى 1949 توصل فيها إلى أن السبب غير المعروف هو **التغيير الفني أو التقني** Technical Change، وميز سولو بوضوح بين النمو نتيجة التغيير التقني والنمو الناتج عن الزيادة في رأس المال بالنسبة لعدد العمال. وظهر أن 87.5% من الزيادة في الإنتاجية تعزى إلى التغيير التقني أو الفني. وهنا تجدر الإشارة إلى أن سولو قد عرف هذا التغيير بأنه يشتمل على أية مسببات ترفع الإنتاجية (غير رأس المال وحجم العمالة) وذلك مثل التنظيم الجيد والمعرفة التكنولوجية المتطورة والتعليم الجيد لقوة العمل. بعد ذلك تعددت الدراسات وتطورت المفاهيم واتخذت الإجراءات من أجل الاستيعاب الأمثل لدور التكنولوجيا في النمو الاقتصادي والتنمية

ج) اعرض باختصار الأسباب التي دعت لضرورة التعامل مفاهيميا وعلميا وسياسيا مع التغيير التكنولوجي كمصطلح بديل أو كجوهر لمصطلح التكنولوجيا.

أ- تعريف التكنولوجيا ذاتها، باعتبار التكنولوجيا نوعا من المعرفة القائمة على الذهن والممارسة فهي حتما تتغير باستمرار تجدد استيعاب العقل البشرى وخياله وبتواصل تنامي العلم واكتشافاته.

ب- سرعة الاتصال والانتقال، والتي تؤدى إلى اطراد مستمر في الاحتكاكات المعلوماتية والمعرفية، ومن ثم تنام وتغير مستمر في المعرفة الفنية (التكنولوجية).

ج- التنافسية، حيث أنه في ضوء التغيير المتواصل في التكنولوجيا تكتسب التنافسية أهمية استراتيجية ويلعب الاتصال دورا رئيسيا في إشعال جذوتها مما يؤدى إلى تطور العرض من الناحية النوعية، وكذلك تطور احتياجات الإنسان، والذي يقفز بطموحه وخياله إلى احتياجات أخرى غير متوفرة بعد، وبالتالي مزيد من تسارع التغيير التكنولوجي.

د- القفزات التي تحدث في وسائل البحث العلمي نتيجة التطور التكنولوجي ذاته.

الفصل السابع

أزمة إسكان أم أزمة سياسيات

السؤال الأول: اذكر دون أن تشرح؟

أسباب مشكلة الإسكان في فترة التوجه الاشتراكي وما قبلها

1. فجوة الطلب على الإسكان.
2. الفجوة بين نمو المعروض من الوحدات السكنية، والزيادة السنوية في عدد الأسر.
3. احتياجات الإحلال والتجديد للوحدات السكنية القديمة والمتهالكة.
4. الإسكان العشوائي.

أسباب مشكلة الإسكان في فترة ما بعد ثورة 1952

1. سياسة تدخل الدولة في سوق الإسكان.
2. سياسات التدخل التي انتهجتها الدولة في قوانين تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر.
   أ) قوانين تأبيد العلاقة بين المالك والمستأجر.
   ب) قوانين تحديد القيمة الإيجارية للمسكن
   ج) قوانين تخفيض القيمة الإيجارية للمسكن.
   د) قوانين إلغاء الضرائب العقارية على الأراضي الفضاء.
3. تحول مشكلة الإسكان من الاستئجار إلى التملك.
4. سياسة حظر البناء على الأراضي الزراعية.

أسباب مشكلة الإسكان في فترة ما بعد الإصلاح الاقتصادي.

1. عدم تناسب سياسة التحرير في مجال الإسكان لسياسة التحرير في برنامج الإصلاح الاقتصادي.
2. فشل قانون الإيجار الجديد في علاج مشكلة الشقق المغلقة.
3. سياسة البناء لإسكان الطبقات الوسطى والعليا.
4. سياسة توزيع الوحدات السكنية على محتاجيها.
5. الانخفاض التدريجي لمساهمة القطاع الخاص في استثمارات الإسكان
6. انتشار ظاهرة سكان بلا شقق وشقق بلا سكان.

7. ارتفاع تكلفة الوحدة السكنية.

أسباب ارتفاع تكلفة الوحدة السكنية.

1. ارتفاع أسعار أراضي البناء. والذي يرجع إلى
   - سياسية الدولة في تسعير أراضي البناء.
   - ظاهرة تصقيع الأراضي من قبل التجار والشركات العقارية.
2. ارتفاع أسعار مواد البناء. والذي يرجع إلى
   - احتكار إنتاج وتوزيع الاسمنت.
   - احتكار صناعة الحديد.
   - أزمة الطاقة وارتفاع أسعارها.
   - أزمة الدولار والاستيراد.
3. البناء المخالف.
4. الفساد الاقتصادي بكل صورة.
5. عدم اتزان توزيع الكثافة السكانية وزيادة الهجرة من الأرياف إلى المدن.

محاور علاج مشكلة الإسكان.

1. تحرير سوق الإسكان وسوق العقارات.
2. إصلاح تشريعي شامل.
3. اصدار قانون خاص بالتعديل على كردونات المدن والقرى يقوم على معيار ثابت.
4. اصدار قانون ضريبة العقارات غير المستغلة.
   أ-ضريبة المباني غير المستغلة.
   ب-ضريبة الأراضي البيضاء.
5. ألا تبنى الدولة سكن إلا لذوي الدخل المحدود.
6. تحويل المنتجعات السياحية والمصايف والمدن الساحلية إلى مدن سكنية.
7. القضاء على الفساد بكل صوره.

السؤال الثاني: وضح المقصود بالمفاهيم التالية.

فجوة الطلب على الإسكان. هي الزيادة في الطلب على الوحدات السكنية متمثل في عدد الأسر عن المعروض منها.

قاعدة الامتداد القانوني هي قاعدة بمقتضاها أصبحت العلاقة بين المالك والمستأجر شبه أبدية، أي **يمتد** عقد الإيجار لمصلحة المستأجر ومن يخصه بقوة القانون، ولو لم يطلب المستأجر البقاء في العين، ورغما عن إرادة المالك (المؤجر).

تصقيع الأرضي تعني قيام المستثمرين بشراء الأرضي ليس لغرض البناء عليها؛ وإنما لغرض تركها حتى ترتفع أسعارها، ثم بيعها من أجل الربح الوفير.

السؤال الثالث: حدد أي العبارات التالية صحيح وأيها خطأ.

1. تتلخص مشكلة الإسكان في مصر لوجود ظاهرة سكان بلا شقق وشقق بلا سكان.
2. في ظل قواعد القانون المدني فإن انتهاء مدة عقد الإيجار يوجب على المستأجر أن يرد العين المؤجرة إلى المؤجر.
3. لا يمكن القول بأن القانون رقم 4 لسنة 1996 بهذه الصورة قد حرر العلاقة بين المالك والمستأجر على الحقيقة.
4. من الأسباب الرئيسية وراء المشكلة السكنية في مصر تزايد التدخل التشريعي غير المتبصر في تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر وتنظيم عقد الإيجار.
5. تظهرمشكلة الإسكان بوجود الإسكان العشوائي، وتزداد حدتها بزيادة عدد سكان العشوائيات.
6. تختلف أسباب المشكلة الإسكان في مصر باختلاف الفترة الزمنية.
7. ترجع بداية مشكلة الإسكان للاهتمام بالصناعة والسد العالي كأهداف أساسية في تلك الفترة.
8. خلق التدخل التشريعي غير المتبصر الذي انتهجته الدولة في قوانين إيجار الوحدات السكنية علاقة غير متكافئة بين المالك والمستأجر.
9. يعتبر التعدي بالبناء على أراضي الدولة والطرق العامة وعلى ضفاف الترع أيسر على الناس من التعدي بالبناء على الارضي الزراعية.
10. تمثل خطأ سياسية حظر البناء على الأرضي الزراعية كانت في أنها منعت تعديل الكردون إلا بموافقة من مجلس الوزراء.

11. وكان من الأولى عند وضع سياسية حظر البناء على الأرضي الزراعية أن يضع القانون سياسة ثابتة للتعديل على الكردون تكون مرتبطة بمعدل نمو السكان.
12. تزايدت المشكلة الإسكانية في فترة التسعينيات لاستمرار الحكومة على نفس السياسة والقوانين القديمة دون إصلاح اقتصادي حقيقي.
13. على الرغم من أن سياسة التحرير الاقتصادي شملت كافة أسعار السلع والخدمات؛ إلا أنها لم تصل إلى أسعار إيجار الأماكن.
14. لا يعد قانون الايجار الجديد إصلاحا تشريعيا؛ لأنه لم يترتب عليه تحرير إلا إيجارات الأماكن السكنية الجديدة فقط التي لم يسبق تأجيرها قبل عام 1996.
15. لا يمكن القول أن قانون الايجار الجديد في ظل نفس نظام التقاضي والقانون المدني بأنه حرر العلاقة بين المالك والمستأجر على الحقيقة.
16. ما يؤكد فشل قانون الإيجار الجديد في علاج مشكلة الشقق المغلقة زيادة عدد الشقق المغلقة والخالية بعد إصدار هذا القانون.
17. أكدت دراسة للآثار التوزيعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والتحول نحو السوق في مصر على أن قطاع الإسكان لم يلقى أي اهتمام من الدولة.
18. لم يكن إصدار قانون الإيجار الجديد كافيا لتحقيق الهدف منه سواء في علاج مشكلة السكن أو القضاء على ظاهره الشقق المغلقة والخالية.

السؤال الرابع: اختر إجابة واحدة فقط من الأربع إجابات.

1. مكمن المشكلة السكنية في مصر هو وجود

أ) وحدات سكنية مغلقة لوجود مسكن آخر لأصاحبها ب) وحدات سكنية خالية تماما من السكان
ج) فائض في عدد الأسر المتاحة د) كل ما سبق عدا (ج)

2. يتمثل جوهر المشكلة السكنية في مصر في

أ) انخفاض إنتاج الوحدات السكنية ب) نقص الاستثمارات الموجهة إلى قطاع الإسكان
ج) سوء توزيع استثمارات الإسكان د) كل ما سبق

3. من واقع دراستك لمشكلة الإسكان في مصر ومن خلال الأرقام ماذا تبين لك؟

أ) وجود مشكلة إسكان حقيقية ب) وجود مشكلة إسكان مفتعلة
ج) عدم وجود مشكلة إسكان د) كل ما سبق

4. كيف تعرف بوجود مشكلة إسكان من عدمه؟

أ) بوجود فجوة عرض على الإسكان ب) بوجود فجوة طلب على الإسكان

ج) بزيادة عدد الشقق عن عدد الأسر د) كل ما سبق

5. بما تفسر وجود مشكلة إسكان ووجود فجوة عرض من الوحدات السكنية في نفس الوقت؟ لوجود

أ) وحدات سكنية خالية تماما من السكان ب) وحدات سكنية مغلقة لوجود مسكن آخر

ج) فجوة عرض على الإسكان د) كل ما سبق عدا (أ)

6. تزداد حدة مشكلة الإسكان عندما يكون نمو المعروض من الوحدات السكنية بـ ..... الزيادة السنوية في عدد الأسر.

أ) أكبر من ب) أقل من ج) مساوي لـ د) لا شيء مما سبق

7. ظهر الإسكان العشوائي في مصر نتيجة

أ) غياب سياسات الإسكان الناجحة ب) لسياسات الإصلاح الاقتصادي المتبعة

ج) غياب البيانات الإحصائية د) كل ما سبق

8. من أسباب مشكلة الإسكان في مصر

أ) الزيادة السكانية المستمرة ب) غياب سياسات الإسكان الناجحة

ج) سوء توزيع استثمارات الإسكان د) كل ما سبق

9. كان مصطلح مشكلة الإسكان غير وارد في قاموس المصرين بالنسبة لكل مدنها وأريافها على السواء

أ) في الأربعينيات من القرن العشرين ب) في الخمسينيات من القرن العشرين

ج) فترة ما قبل ثورة 1952 د) في فترة ما بعد ثورة 1952

10. بدأت مشكلة الإسكان تطفو على السطح في مصر في

أ) الأربعينيات من القرن العشرين ب) الخمسينيات من القرن العشرين

ج) فترة ما قبل ثورة 1952 د) فترة ما بعد ثورة 1952

11. أصبحت مشكلة الإسكان في مصر مشكلة سياسية منذ

أ) الأربعينيات من القرن العشرين ب) الخمسينيات من القرن العشرين

ج) الستينيات من القرن العشرين د) السبعينيات من القرن العشرين

12. ترجع بداية ظهور مشكلة الإسكان في مصر إلى

أ) تدخل الدولة في سوق الإيجارات السكنية ب) التسعير الإداري للوحدات السكنية

ج) تقلص دور الاستثمار العام د) كل ما سبق عدا (ج)

13. يرجع تقلص دور الاستثمار الخاص في مجال الإسكان في السبعينيات من القرن الماضي إلى

أ) انعدام الربحية التي يطمح إلى تحقيقها ب) ما يتطلبه من استثمارات كبيرة طويلة الأجل

ج) زيادة دور الاستثمار العام د) كل ما سبق عدا (ج)

14. من الآثار الاجتماعية لمشكلة الإسكان في مصر

أ) تأثر بناء الأسرة وتكوينها ب) ارتفاع معدلات العنوسة في الفتيات

ج) تأخر سن الزواج للشباب د) كل ما سبق

15. يرجع الانخفاض التدريجي لمساهمة القطاع الخاص في استثمارات الإسكان إلى

أ) ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة ب) تحديد قيمة إيجار الأماكن

ج) انخفاض العائد على الاستثمار في هذا القطاع د) كل ما سبق عدا (أ)

16. يرجع سوء توزيع الوحدات السكنية على من هم في حاجة إليها إلى

أ) سوء هيكل توزيع الاستثمارات ب) اتجاه الاستثمارات لبناء إسكان متوسط أو فاخر

ج) أن الطلب على السكن يأتي من فئات محدودة الدخل د) كل ما سبق

17. يرجع اختفاء الوحدات السكنية المطروحة للإيجار إلى

أ) تحول مشكلة الإسكان من التأجير إلى التمليك ب) ارتفاع العائد على الاستثمار في مجال التمليك

ج) قانون الإيجار القديم د) كل ما سبق

18. زادت الوحدات السكنية المعروضة للبيع عن الوحدات المعروضة للإيجار بنسبة كبيرة جدا بسبب

أ) تحول مشكلة الإسكان من التأجير إلى التمليك ب) ارتفاع العائد على الاستثمار في مجال التمليك

ج) قانون الإيجار القديم د) كل ما سبق

19. من أمثلة القوانين غير المدروسة التي خلقها التدخل التشريعي غير المتبصر الذي انتهجته الدولة في قوانين تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر.

أ) قوانين تأبيد العلاقة بين المالك والمستأجر ب) قوانين تحديد القيمة الإيجارية للمسكن.

ج) قوانين تخفيض القيمة الإيجارية للمسكن د) كل ما سبق

20.كانت أول فكرة لامتداد قانوني لعقد الإيجار

أ) امتدادا صرفا بقوة القانون ب) امتدادا مشروطا بطلب المستأجر البقاء في العين المؤجرة

ج) امتداد غير مشروط، ولو لم يطلب المستأجر د) كل ما سبق

21. أصبحت فكرة الامتداد القانوني لعقد الإيجار مع أخر قانون صدر في هذا الشأن

أ) امتدادا صرفا بقوة القانون ب) امتدادا مشروطا بطلب المستأجر البقاء في العين المؤجرة

ج) امتداد غير مشروط، رغما عن إرادة المالك د) كل ما سبق عدا (ب)

22. كانت سياسة الإسكان التي انتهجتها الدولة في تحقيق التوازن الاجتماعي بين المالك والمستأجر

أ) تتناسب مع مصلحة الطرفين قبل ثورة 1952 ب) تتناسب مع مصلحة الطرفين بعد ثورة 1952

ج) لا تتناسب مع مصلحة الطرفين قبل ثورة 1952 د) كل ما سبق عدا (أ)

23. أدى تدخل الدولة المباشر في قطاع الإسكان في مصر إلى

أ) اختفاء الوحدات السكنية المطروحة للإيجار ب) الحد من دور الاستثمار الخاص في مجال الإسكان

ج) ظهور قانون الإيجار القديم د) كل ما سبق

24. من صور تدخل الدولة المباشر في قطاع الإسكان

أ) عدم تركه يعمل طبقا لقوى السوق ب) التسعير الإداري للوحدات السكنية

ج) تركه يعمل طبقا لقانون العرض والطلب د) كل ما سبق عدا (ج)

25. كان الهدف من سياسة الإسكان التي انتهجتها الحكومة المصرية.

أ) علاج المشكلة ب) تسييس المشكلة ج) تعقيد المشكلة د) كل ما سبق عدا (أ)

26. كان الهدف من إصدار القانون رقم 4 لسنة 1996 هو تطبيق أحكام القانون المدني في شأن تأجير الأماكن وذلك من أجل

أ) تخفيف حدة آثار القانون القديم وتعديلاته ب) التغلب على مشكلة الشقق المغلقة

ج) محاولة إدخال الشقق المغلقة سوق الإيجارات د) كل ما سبق

27. لم تعد سوق الوحدات السكنية حرة، ولم يكن لآليات العرض والطلب دور في تحديد إيجار الوحدة السكنية منذ أن صدر قانون

أ) تحديد القيمة الإيجارية للمسكن ب) تأبيد العلاقة بين المالك والمستأجر

ج) تخفيض القيمة الإيجارية للمسكن د) كل ما سبق

28. ترتب على تخفيض القيمة الإيجارية للمسكن

أ) عدم صيانة المباني نظرا لانخفاض العائد ب) انهيار عدد من العقارات

ج) توقف القطاع الخاص عن البناء التأجيري د) كل ما سبق

29. ترتب على التحول نحو الاستثمار العقاري عن طريق البناء بغرض التمليك، هروبا من أحكام قوانين إيجار الأماكن

أ) ارتفاع قيمة الوحدات العقارية ب) الإحجام عن البناء لإسكان الطبقات محدودة الدخل

ج) الاتجاه نحو البناء لإسكان الطبقات الوسطى والعليا د) كل ما سبق

30. كان تحول مشكلة الإسكان من الاستئجار إلى التملك نتيجة لـ

أ) ارتفاع قيمة الوحدات العقارية ب) تحول المعروض من الوحدات السكنية من الإيجار إلى البيع

ج) الاتجاه نحو البناء لإسكان الطبقات الوسطى والعليا د) كل ما سبق

31. وصفت سياسة تدخل الدولة في سوق الإسكان بالخطأ المركب؛ لأن الخطأ كان في

أ) المقاصد فقط (أي في سياسة التدخل) ب) الوسائل (أي في التشريعات التي أصدرتها).

ج) في الوسائل والمقاصد معا د) لا شيء مما سبق

32. من الأسباب الرئيسية وراء تحول مشكلة الإسكان في مصر من مجرد مشكلة إلى أزمة

أ) قوانين تأبيد العلاقة بين المالك والمستأجر ب) قوانين حظر البناء على الأراضي الزراعية

ج) قوانين تخفيض القيمة الإيجارية للمسكن د) كل ما سبق

33. كان لسياسة حظر البناء على الأراضي الزراعية آثاراً سلبية بالغة على

أ) مشكلة الإسكان فقط ب) سوق العقارات فقط

ج) الاقتصاد القومي ككل د) كل ما سبق

34. من الآثار التي خلفتها قانون حظر البناء على الأراضي الزراعية زيادة

أ) الفجوة بين العرض والطلب على أراضي البناء ب) الفجوة بين نمو أراضي البناء ونمو عدد الأسر

ج) البناء المخالف إما لهذا القانون أو لغيره من القوانين د) كل ما سبق

35. ومن صور المخالفات المترتبة على قانون حظر البناء على الأراضي الزراعية؛ البناء بالتعدي

أ) على الأرضي الزراعية نفسها التي حظرها القانون ب) على الطرق العامة وعلى ضفاف البحار والترع

ج) على أراضي الدولة د) كل ما سبق

36. أصبح التعدي بالبناء على أراضي الدولة والطرق العامة وعلى ضفاف الترع أيسر على الناس من التعدي بالبناء على الارضي الزراعية، لأنه

أ) الحل الأسرع ب) الحل الأقل تكلفة ج) أراضي بدون مقابل د) كل ما سبق

37. لماذا لا يعد قانون الايجار الجديد إصلاحا تشريعيا حقيقيا؛ لأنه

أ) لم يترتب عليه تحرير إلا إيجارات الأماكن السكنية الجديدة فقط التي لم يسبق تأجيرها قبل عام 1996.

ب) إيجارات الأماكن السكنية التي سبق تأجيرها قبل هذا القانون ولم تنتهي بعد لم ينالها أي تغيير

ج) لأن كل ما فعله هذا القانون هو إخضاع عقود الإيجار من بعد عام 1996 للقانون المدني فقط

د) كل ما سبق

38. من الآثار السلبية للتعدي بالبناء على أراضي الدولة والطرق العامة وعلى ضفاف الترع، لأنه

أ) ازدحام الطرق وزيادة الاختناقات المرورية ب) كثرة الحوادث وزيادة حالات الوفاة

ج) صعوبة تطهير الترع د) كل ما سبق

39. رغم أن البرنامج الاقتصادي القاضي بتحرير السوق برنامج واحد، والمبدأ القانوني القاضي باحترام حق الملكية مبدأ واحد، والمبدأ الشرعي القاضي ببطلان العقد غير محدد المدة مبدأ واحد، إلا أنه لم يتم تعديل قوانين العلاقة الإيجارية للأماكن مع تعديل قانون الإصلاح الزراعي. لماذا؟

أ) لعلاج المشكلة ب) للفساد السياسي والتشريعي ج) لتعقيد المشكلة د) كل ما سبق عدا (أ)

40. لماذا لم يتم تحرير العلاقة الإيجارية للمساكن في برنامج الإصلاح الاقتصادي كما تم تحريرها للأرضي الزراعية؟

أ) لعلاج المشكلة ب) للفساد السياسي والتشريعي ج) لتعقيد المشكلة د) كل ما سبق عدا (أ)

41. أن عملية الإصلاح الاقتصادي وتوجهاتها الرئيسية مارست تأثيراتها على قطاع الإسكان في

أ) اتجاه رفع قيمة تكلفة الوحدة السكنية بالنسبة لمحدودي الدخل بسبب تحرير أسعار مواد البناء.

ب) الاتجاه نحو البناء لإسكان الطبقات الوسطي والعليا على حساب البناء لأصحاب الدخول المنخفضة.
ج) إنشاء صندوق الضمان الاجتماعي الذي اهتم فقط بمشكلة البطالة، دون أدني اهتمام بقضية الإسكان.
د) كل ما سبق

42. من الآثار التي خلفها قانون إيجار الوحدات السكنية القديم وتعديلاته

أ) تحول الوحدات السكنية من التأجير إلى البيع ب) زهد الكثير من الملاك في إيجار الشقق
ج) ترك العديد من الوحدات السكنية خالية د) كل ما سبق

43. كان الهدف من إصدار قانون الإيجار الجديد

أ) تخفيف حدة آثار القانون القديم وتعديلاته ب) علاج مشكلة السكن
ج) محاولة إدخال الشقق المغلقة سوق الإيجارات السكنية د) كل ما سبق

44. لماذا قامت الدولة بالبناء لذوي الدخل المتوسط والمرتفع على حساب أصحاب الدخول المنخفضة، أصحاب المشكلة الحقيقية؟

أ) نوع من الاستقطاب السياسي لهذه الطبقات ب) لقدرة هذه الطبقات على الدفع
ج) لا يمكن أن يكون محدودي الدخل شريحة مستهدفة للاستثمار في الإسكان ذي العائد السريع
د) كل ما سبق

45. من هو صاحب مشكلة الإسكان؟ أو من المستهدف من علاج هذه المشكلة؟ هل هو الفرد أم ؟

أ) الغني ب) الفقير ج) ذوي الدخل المحدود **د) كل ما سبق عدا (أ)**

46. كان يجب أن تكون سياسة الإسكان ردا على أسئلة..... وذلك حتى تؤتي السياسة ثمارها في علاج مشكلة الإسكان.

أ) لماذا نبني؟ ب) لمن نبني؟ ج) أين نبني؟ **د) كل ما سبق**

1	د	6	د	11	د	16	د	21	د	26	د	31	ج	36	د	41	د
2	ج	7	د	12	د	17	ج	22	د	27	أ	32	ب	37	د	42	د
3	أ	8	د	13	د	18	ج	23	د	28	د	33	ب	38	د	43	د
4	ب	9	د	14	د	19	د	24	د	29	د	34	د	39	ب	44	د
5	د	10	ب	15	د	20	ب	25	د	30	ب	35	د	40	ب	45	د

46 (د)

الفصل الثامن

الإصلاح الاقتصادي والخصخصة

السؤال الأول: اذكر دون أن تشرح

1-مبررات الإصلاح والخصخصة.

1- زيادة الكفاءة الاقتصادية.

2- خفض الإنفاق الحكومي

3- الاختلالات وضعف الأداء الاقتصادي

2-أهم سمات النظام الاقتصادي المصري الذي أدى تحوله إلى اقتصاد تقوده آليات السوق ليتكيف مع الاقتصاد العالمي الجديد

1- هيمنة المشروعات والمؤسسات الحكومية على النشاط الاقتصادي.

3- ارتفاع معدل الحماية حيث بلغ متوسط التعريفة على الواردات أكثر من 50%.

3- ضعف الصادرات السلعية والارتفاع المتواصل للواردات نتيجة مباشرة للحماية الجمركية.

4- انخفاض معدل النمو الاقتصادي عن معدل الزيادة في السكان.

5- تفاقم ظاهرة البطالة السافرة.

6- وجود جهاز مشوه للأسعار سواء للسلع أو للنقود (سعر صرف، فائدة).

7- اتسم إنتاج السلع في القطاع العام بقلة الكفاءة بسبب الاحتكار والحماية.

3-مؤشرات مدى هيمنة المؤسسات العامة على الحياة الاقتصادية .

1- وصل نصيب الناتج الحكومي في الناتج المحلى الإجمالي إلى 58%.

2- احتكرت مؤسسات الدولة سلع التصدير الرئيسية بنسبة تزيد على 80% من الصادرات.

3- زاد معدل التعريفة الجمركية على الواردات عن 50% من قيمة السلع الوسيطة والرأسمالية.

4- غطى نظام حصص الاستيراد أكثر من 60% من الواردات.

5- زيادة الفرق في سعر السوق السوداء للعملة الأجنبية عن 50% عن السعر الرسمي.

4- سياسات التثبيت ومعالجة الاختلالات

1- تحرير سعر الصرف.

2- علاج التضخم.

3- تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة.

4- تحرير أسعار الفائدة.

5- تحرير التجارة الخارجية.

6- تحرير الأسعار.

7- تحرير الزراعة.

8- إصلاح القطاع المالي.

5-أساليب الخصخصة.

1- إتباع الأسلوب التجاري.

2- تحويل المصالح الحكومية إلى هيئات عامة.

3- التحرير والتخلي عن التنظيم البيروقراطي.

4- إعادة هيكلة المشروعات والشركات العامة.

5- البيع المباشر أو التجاري.

6- البيع.

7- البيع للمدين أو العاملين.

8- المشاركة مع القطاع الخاص الوطني أو الأجنبي.

9- التعاقد أو التأجير.

10- عقود الإدارة.

11- حقوق الامتياز.

6- اجراءات تحرير سعر الصرف.

- بدأت الحكومة بإلغاء القيود المفروضة على تحويل العملات الأجنبية في عام 1991.

- ثم إلغاء نظام إلزام المصدرين بتوريد الحصيلة من العملات الأجنبية في عام 1993

- ثم تحرير أسعار الفائدة وتحرير مناخ الاستثمار من القيود منذ عام 1991 حتى عام 2002/2001
- ثم تحرير الجنيه المصري في يناير 2003.

7- اجراءات تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة.

- تم تحجيم الزيادة في الاستثمارات الحكومية.
- تم السماح بزيادة مصروفات التشغيل والصيانة واعتمادات الأجور (مع عدم السماح بزيادة عدد العاملين بالجهاز الحكومي).
- تم إدخال الضريبة العامة على المبيعات بدلاً من ضريبة الاستهلاك.
- تم إدخال نظام الضريبة العامة على الدخل بدلاً من الضرائب النوعية.
- تم تمويل العجز الموسمي والهيكلي (خلال فترة الانتقال) من خلال مزادات أذون الخزانة.

8- اجراءات تحرير الأسعار.

- تم إلغاء التسعير الجبري للسلع الصناعية.
- تم تحرير أسعار المنتجات البترولية لتقارب الأسعار العالمية.
- تم تحرير أسعار الطاقة الكهربائية لتغطى تكاليف إنتاجها.
- لم يعد هناك قيود سعريه إلا على الدواء وجزء الخبز المنتج للفئات محدودة الدخل.
- تم تحرير أسعار الفائدة على قروض الإسكان.

9- اجراءات إصلاح القطاع المالي.

- تحرير أسعار الفائدة.
- تحرير المصروفات والأعباء التي تتقاضاها البنوك من القيود.
- الالتزام بمعايير بازل في الأداء المصرفي وتحقيق سلامة البنوك.
- بيع الحصص المملوكة للدولة في البنوك المشتركة.
- يجرى تحضير أحد البنوك العامة للخصخصة.

10-الآثار الاقتصادية والاجتماعية للخصخصة والبيع

- ارتفاع الأسعار وتدنى مستوى معيشة المواطن
- انسحاب الدولة من تقديم الخدمات الأساسية للمواطن

– التعليم – الصحة – والإسكان.
- الاستغناء عن العمالة وزيادة البطالة.
- تدهور نصيب الأجور من الناتج القومي.
- الهجمة الشرسة على التشريعات العمالية.

السؤال الثاني: وضح المقصود بالمفاهيم التالية.

الكفاءة الاقتصادية تتكون من الكفاءة الإنتاجية والكفاءة التخصصية،

الكفاءة الإنتاجية تعني مقدرة المؤسسات على إنتاج نفس الكمية من السلع والخدمات بأقل تكلفة ممكنه، أو إنتاج كمية أكبر من السلع والخدمات بنفس التكاليف.

الكفاءة التخصصية تتحقق عندما تعكس الأسعار النسبية للموارد قيمتها الحقيقية، أو قيمة الندرة لتلك الموارد أو قيمة الفرص البديلة لها.

المفهوم الضيق للخصخصة يرى أنصاره أن أي إجراء يؤدى إلى نقل إدارة المؤسسات العامة إلى إدارة القطاع الخاص هو من قبيل الخصخصة.

المفهوم الواسع للخصخصة يرى أنصاره **أن** كل إجراء يؤدى إلى إصلاح المؤسسات العامة وهي في الطريق إلى التحول إلى القطاع الخاص من قبيل الخصخصة.

مفاهيم أساسية للخصخصة وهي:

مفهوم ينظر إلى **شكل السياسات التي تنتهجها الدولة،** فيرى أن الخصخصة تعني تحرير النشاط الاقتصادي والمالي، وإعطاء القطاع الخاص مجالاً أوسع وذلك بالحد من احتكار الدولة.

مفهوم ينظر إلى **شكل الإدارة،** فيرى أن الخصخصة علاقة تعاقدية بين الدولة والقطاع الخاص، وذلك بإدخال الخبرة الإدارية لهذا القطاع في أنشطة المنشآت العامة وإدارتها وفقاً لطريقة سير المنشأة الخاصة، ويأخذ هذا المفهوم شكل عقود الإدارة وعقود الإيجار وعقود الامتياز.

مفهوم ينظر إلى **شكل الملكية،** فيرى أن الخصخصة تعنى تحويل الملكية من الدولة إلى القطاع الخاص ويأخذ هذا المفهوم اتجاهين:

الاتجاه الأول: ويرى أن خصخصة مشروع ما، هو أن يتم بيعه بالكامل للقطاع الخاص.
الاتجاه الثاني: وهو يميل إلى الاكتفاء ببيع جزء من رأس مال المشروع، أي بمعنى أن الخصخصة هي عملية يتم بمقتضاها بيع كل أو جزء من أسهم المشروع إلى القطاع الخاص، وهذا الاتجاه هو الأكثر قبولاً من الاتجاه الأول.

السؤال الثالث: حدد أي العبارات التالية صحيح وأيها خطأ.

1. كان الاعتقاد الراسخ في الخمسينيات أن الدولة هي المعنية بقيادة عملية التنمية الاقتصادية وتنسيقها وتعبئة الموارد ورأس المال البشري
2. ظهرت الخصخصة بعد الحرب العالمية الثانية في الخمسينيات من القرن الماضي
3. هناك شبه اقتناع عالمي بأن تجارب الخصخصة لا يمكن نقلها بحذافيرها من دولة إلى أخرى.
4. لم تكن نزعه نظام التخطيط المركزي إلى العالمية بذات القوة كما في النظام الرأسمالي لأن العالمية ليست من المكونات الاقتصادية التلقائية للنظام الاشتراكي.
5. تختلف العولمة عن العالمية في أنها تعنى سعى نظام السوق لأن يفرض نفسه على العالم.
6. لن تستفيد كثيرا الدول النامية من تحرير الدول الصناعية لورداتها منها لضعف منتجاتها كما وكيفا في أسواق الدول الصناعية.
7. ترتب على حماية المؤسسات العامة من المنافسة استخدام المدخلات بصورة لا تؤدي إلى تحقيق الحد الأعلى من الإنتاج.
8. أدى اتباع مصر اتبعت لاستراتيجية التصنيع الحكومي إلى هيمنة النشاط الحكومي والمؤسسات العامة على الحياة الاقتصادية.
9. دفع الأداء الاقتصادي في الأجل القصير إلى الاقتراض الخارجي على نطاق واسع مما أدى إلى تفاقم الديون الخارجية بوتيرة متزايدة.
10. شهدت قيمة الجنيه المصري تدهوراً مستمراً وتآكلاً مطردا خاصة أمام الدولار الأمريكي في الفترة 1975 – 1991.

11. في برنامج الإصلاح الاقتصادي تمت السيطرة على عجز الموازنة العامة للدولة لتجفيف أهم منابع التضخم.

السؤال الرابع: اختر إجابة واحدة فقط من الأربع إجابات.

1. استخدم النظام الرأسمالي آليات كثيرة لتحقيق العالمية طيلة عقود عديدة منها

أ) الجيوش (الاستعمار) ب) الشركات التجارية والشركات متعددة الجنسيات
ج) المساعدات الاقتصادية د) كل ما سبق

2. من آليات التي استخدمها النظام الرأسمالي لتحقيق العالمية (العولمة) في الفترة الماضية

أ) العقوبات ب) المنظمات الدولية ج) التعليم ونشر الثقافة د) كل ما سبق

3. سعت دول التخطيط المركزي إلى السيطرة على دول العالم الثالث بعدة أساليب منها

أ) الاحتلال العسكري وفرض النظام ب) الغزو الثقافي والتعليم
ج) المساعدات الاقتصادية والتجارة د) كل ما سبق

4. دلت تجربة العقود التي لحقت الحرب العالمية الثانية أن غالبية الدول النامية، تحت تأثير العداء للبلاد الرأسمالية الصناعية المتقدمة التي مارست الاستعمار ضدها، قد تبنت استراتيجية

أ) آليات السوق لتوجيه النشاط الاقتصادي ب) هيمنة الدولة على معظم النشاط الاقتصادي
ج) التصنيع الحكومي طريقا للنمو د) كل ما سبق عدا (أ)

5. فرضت العولمة نفسها على العالم من خلال.

أ) فرض منافسة طاحنة على الصعيد العالمي ب) تنظيم المنافسة وأدارتها
ج) تنشيط التكتلات الاقتصادية د) خلق مناطق للتجارة الحرة

6. فرضت مرحلة العالمية في ظل الحرب الباردة على الاقتصاد المصري نوعا من التكيف اتسم ببناء اقتصاد

أ) رأسمالي ب) مختلط تواجهه آليات التخطيط واليات السوق
ج) مخطط مركزيا د) كل ما سبق

7. أطلق البعض على النظام الاقتصادي الذي تبنته مصر في فترة الحرب الباردة اسم

أ) رأسمالية الدولة الاحتكارية ب) رأسمالية الدولة شبه الاحتكارية
ج) اقتصادا مخطط مركزيا د) كل ما سبق عدا (أ)

8. من سمات النظام الاقتصادي المصري التي أدت إلى تحوله إلى اقتصاد تقوده آليات السوق ليتكيف مع الاقتصاد العالمي الجديد.

أ) ضعف الصادرات السلعية ب) هيمنة المؤسسات الحكومية
ج) تفاقم ظاهرة البطالة السافرة د) كل ما سبق

9. من سمات النظام الاقتصادي المصري التي أدت إلى تحوله إلى اقتصاد تقوده آليات السوق ليتكيف مع الاقتصاد العالمي الجديد.

أ) وجود جهاز مشوه للأسعار ب) انخفاض معدل النمو الاقتصادي

ج) قلة كفاءة القطاع العام د) كل ما سبق عدا (ج)

10. الهدف الأساسي لبرامج الإصلاح الاقتصادي هو

أ) زيادة الكفاءة الاقتصادية ب) حصيلة بيع المشروعات

ج) الخصخصة د) كل ما سبق عدا (ج)

11. من أسباب عدم كفاءة المؤسسات العامة إذا ما قورنت بالمؤسسات الخاصة

أ) أنها محمية من المنافسة ب) دعم رأس المال بصورة لا تعكس تكلفته الحقيقية

ج) ضعف الحافز لتعظيم الربح د) كل ما سبق

12. من مبررات عملية الخصخصة بخفض الإنفاق الحكومي.

أ) الاقتراض الخارجي على نطاق واسع ب) تفاقم الديون الخارجية بوتيرة متزايد

ج) ضعف الحافز لتقليل التكاليف د) كل ما سبق عدا (ج)

13. من الاختلالات وضعف الأداء الاقتصادي المصري في فترة التخطيط شبه المركزي.

أ) العجز في الموازنة العامة ب) الفرق بين سعر صرف الجنيه الرسمي والفعلي

ج) انخفاض معدلات النمو الاقتصادي د) كل ما سبق

14. توقفت مصر عن خدمة ديونها الخارجية

أ) في عام 1987 ب) في عام 1991 ج) في عام 1995 د) كل ما سبق عدا (ج)

15. في عام 91/90 طبقت حزمة من السياسات والإجراءات استهدفت علاج التضخم من خلال.

أ) تقليص حجم الطلب الكلى ب) زيادة العرض الكلى

ج) فرض سقوف ائتمانية د) كل ما سبق

1	د	6	ب	11	د	16		21		26	
2	د	7	ب	12	د	17		22		27	
3	د	8	د	13	د	18		23		28	
4	د	9	د	14	د	19		24		29	
5		10	أ	15	د	20		25		30	

السؤال الخامس: أسئلة مناقشة

متى ظهرت الخصخصة وما الدافع وراء ظهورها؟

بعد الحرب العالمية الثانية أصبح الدور الاقتصادي للدولة غاية الأهمية، حيث كانت جميع بلدان العالم على اختلاف أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية، وتفاوت درجات تطورها

على اقتناع راسخ في الخمسينيات، أي مع نهاية المرحلة الاستعمارية، بأن الدولة هي المعنية بقيادة عملية التنمية الاقتصادية وتنسيقها وتعبئة الموارد ورأس المال البشري

ومن ثم كان التحول للأنظمة الاشتراكية أي تدخل الدول في النشاط الاقتصادي، وملكيتها لوسائل الإنتاج، والاعتماد على التخطيط المركزي في تخصيص الموارد. وكانت الأداة الرئيسة التي استخدمتها الدول النامية في تدخلها في النشاط الاقتصادي، هي القطاع العام، وهذا ما أطلق عليه سياسة التصنيع الحكومي. وجاء عقد السبعينيات ليشهد بداية تحول تجسدت في الثمانينيات في حركة ناشطة عالميا للعودة إلى الليبرالية بمفهومها الأصلي التقليدي المرتكز على مبدأ الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وإطلاق قوى السوق لتعمل بحركة كاملة على جميع المستويات.

والسبب أن العديد من دول العالم واجهت صعوبات اقتصادية حقيقية نتيجة للركود الاقتصادي العالمي الذي ساد خلال الثمانينيات، وفى أوائل التسعينيات. ونتيجة لاستمرار إنفاق القطاع العام، فقد أدى هذا الأمر إلى بروز ظاهرة العجز في الموازنات المالية وتدنى حجم الفائض في الموازنات العامة في العديد من هذه الدول، وتراكم الديون الخارجية لمجموعة كبيرة من الدول النامية.

من هنا برزت الخصخصة كأحد الحلول المطروحة لعلاج أوجه الخلل في الهياكل الاقتصادية، وللارتقاء بمستويات الكفاءة والأداء، لتدعو الدول إلى التخلي – على وجه التحديد – عن القطاع العام ليأخذ القطاع الخاص مكانه. وقد تزامنت الدعوة للخصخصة مع اضمحلال النظم الاشتراكية بانهيار الاتحاد السوفيتي، وتدهور اقتصاديات دول العالم الثالث، واستفحال أزمتها الاقتصادية والاجتماعية، وقد أدى هذا إلى تبنى الدول الغربية لهذه الدعوة، لهذا فإن أهدافها لا تتوافق بالضرورة مع أهداف وظروف الدول النامية.

هل يمكن تطبيق الخصخصة بسهولة وفي كل دولة؟

ومما لا شك فيه أن الدافع وراء تبني هذه العملية قد اختلف من دولة إلى أخرى، ومن

البديهي أن تختلف طرق وأساليب الخصخصة في كل دولة من واقع قدرات الاقتصاد المحلي، غير أنه لا يوجد خلاف في أن عملية الخصخصة ليست بالأمر اليسير، ولا يمكن إنجازها في عجالة مهما بلغ مستوى التقدم الاقتصادي أو التطور الإداري.

الأمر الذي يتطلب الدراسة المتأنية لبرامج الخصخصة والتحقق من كفاءتها وملاءمتها للاقتصاديات النامية، لأن الخصخصة تعتبر عملية معقدة ذات أبعاد وآثار سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وقانونية، لهذا يؤكد الخبراء أهمية أخذ هذه الظروف والعوامل بعين الاعتبار عند رسم استراتيجيات الخصخصة وتنفيذها، حيث أن هناك شبه اقتناع عالمي بأن تجارب الخصخصة لا يمكن نقلها بحذافيرها من دولة إلى أخرى .

يعتقد مؤيدو الخصخصة أن المؤسسات العامة تتميز بعدم كفاءة أكبر في عملياتها الداخلية إذا ما قورنت بالمؤسسات الخاصة وذلك يرجع إلى عدة أسباب. ما هي تلك أسباب.؟

1- أن المؤسسة العامة غالباً ما تكون محمية من المنافسة، مما يؤدي إلى استخدام المدخلات بصورة لا تؤدي إلى تحقيق الحد الأعلى من الإنتاج،

2- أن المؤسسة العامة غالباً ما تتوصل إلى رأس المال بصورة مدعومة، مما يؤدي إلى استخدامه بصورة لا تعكس تكلفته الحقيقية.

3- أن حافز الإدارة لتعظيم الربحية وتقليل التكلفة يكون ضعيفاً في حالة الملكية العامة، وذلك لأن البيروقراطية وغياب حملة الأسهم الذين يكون لديهم مصلحة في تعظيم الأرباح، يقلل الضغط على الإدارة في السعي لتحقيق كفاءة الأداء وتحقيق الحد الأقصى من الربحية. و تؤكد المؤشرات التالية على مدى هيمنة المؤسسات العامة على الحياة الاقتصادية وزيادة درجة الحماية وما ترتب على ذلك من انخفاض الكفاءة الاقتصادية:

6- وصل نصيب الناتج الحكومي في الناتج المحلى الإجمالي إلى 58%.

7- احتكرت مؤسسات الدولة سلع التصدير الرئيسية بنسبة تزيد على 80% من الصادرات.

8- زاد معدل التعريفة الجمركية على الواردات عن 50% من قيمة السلع الوسيطة والرأسمالية.

9- غطى نظام حصص الاستيراد أكثر من 60% من الواردات.

زاد الفرق في سعر السوق السوداء للعملة الأجنبية عن 50% من السعر الرسمي.

هل الخصخصة تعني البيع فقط؟

والإجابة على هذا السؤال تتطلب معرف أولا ماهية الخصخصة في أدبيات الفكر الاقتصادي. وثانيا معرفة ما هي الأساليب التي يمكن أن تتخذها الخصخصة في التطبيق. ومن العرض السابق لمفهوم وأساليب الخصخصة نجد أن الخصخصة لا تعني البيع فقط أي أن الإجابة بالنفي.

حالة تطبيقية: تعتبر شركة النصر للغلايات (المراجل البخارية) من أهم ثلاث شركات في العالم الثالث في هذا المجال ولا يوجد مثيل لها في الشرق الأوسط إلا في إسرائيل، حائزة على علامة الجودة العالمية الأيزو9002. تقع الشركة ومصانعها على مساحة 31 فدان على شاطئ النيل الغربي في مواجهة المعادى، وتضم الشركة أحدث الماكينات والآلات والورش الصناعية في مجالها وقد تم استلام وتركيب أحدث وحدات الاختبار للمراجل البخارية وأوعية الضغط في العالم قبل التفكير في بيعها بعدة شهور. كانت تنتج في الماضي دروعا للدبابات المصرية وأصبحت بعد ذلك تنتج معدات المحطات الكهربائية التي نجح الخبراء المصريون في تصنيعها محليا، تنتج للبيع المحلي والتصدير للخارج، وكان لديها عقود إنتاجية من عدة دول بلغت 600 مليون جنيها قبل البيع، ويعمل بها 1189 عامل فني ومهندس وإداري. وعندما شرعت الحكومة في بيع الشركة تصدى العاملون لعملية البيع، فقامت بإجراء توسعات كبيرة بالشركة وأخذت قرضا بنكيا كبيرا وقصير الأجل وبفائدة قدرها 24%، وتم بيع الشركة بالكامل عن طريق التفاوض المباشر لشركة بابكوك أند ويلكوكس الصهيونية مقابل 6 ملايين دولار ولم يمض عام وقامت الشركة بالاستغناء عن العمال لينخفض عدد العاملين بالشركة من 1189 عامل إلى 281 عامل.

كيف يمكنك تقييم هذه الصفقة من خلال الإجابة على أسئلة ماذا نبيع، ولماذا نبيع، وكيف نبيع، ولمن نبيع؟ وأين تذهب حصيلة البيع؟ لمعرفة هل انتابها فساد اقتصادي أم لا؟

وإذا علمت انه سبق وأن تقدمت هذه الشركة الصهيونية للحكومة المصرية بعرض للدخول كشريك بنسبة 49% فقط في شركة المراجل مقابل 17 مليون دولار، ووافق جميع الأطراف وحرر عقد بذلك ووقع عليه وزيرا الكهرباء وقطاع الأعمال العام المصري. **فما هي الآثار الاقتصادية لهذه الصفقة باستخدام اثر المضاعف والمعجل إذا علمت أن الميل الحدي للاستهلاك يساوي 0.8؟ وما هي الآثار الاجتماعية لها**

تقييم الصفقة.

1 لماذا نبيع؟

لماذا نبيع وهناك أكثر من ثمانية أساليب أخرى للخصخصة غير البيع ؟! الم يكفي التعاقد مع القطاع الخاص على حق استغلال الشركة؟! الم يكفي إبرام عقد إدارة للقطاع الخاص لقاء مقابل معين وتبقى ملكية الشركة للدولة؟! لماذا نبيع والشركة تحقق أرباح؟! لماذا نبيع والشركة لها أهمية إستراتيجية كبيرة؟! فالشركة تعتبر واحدة من أهم ثلاث شركات في العالم الثالث وليس لها مثيل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلا في إسرائيل؟! لماذا نبيع والشركة توظف لنا 1189 عامل. لماذا نبيع والشركة تتسم بالكفاءة والقدرة على المنافسة؟! فالشركة حائزة على علامة الجودة العالمية الأيزو9002، وكان لديها عقود إنتاجية من عدة دول بلغت 600 مليون جنيها قبل البيع؟ لماذا نبيع ومعظم إنتاج الشركة موجه للتصدير ؟!

2 ماذا نبيع؟

ثم إذا كان البيع حتما ولابد ولا ندري لماذا، فماذا نبيع؟! الم يكفي بيع نسبة 49% من الشركة فقط لنحتفظ بحق الإدارة؟ الم يكفي بيع أصول الشركة دون الأرض؟ الم يكفي بيع أصول الشركة مع حق انتفاع الأرض؟!

3 كيف نبيع؟

يتم تقييم الشركة من قبل مجموعة بيوت الخبرة المحلية والأجنبية، ثم يكون البيع على أساس سعر ثابت؟ وإما أن يكون البيع عن طرق البورصة أو بالمزاد العلني. لكن البيع المباشر يكون في حالات الشركة الخاسرة أو في حالة عدم وجود سوق مالية، كما أن البيع للجمهور يتوقف على أساليب التقييم للأسهم ومدى نمو وتطور سوق المال وعلى سمعة الشركة والعائد المتوقع منها. والبيع للعاملين يتوقف على قدرة المدراء على استمرار الشركة ونموها. وبما أن الشركة تحقق أرباحا ولديها عقود إنتاجية فيكون البيع أفضل للعاملين، وبما انه توجد سوق مالية متطورة لان الدولة سبق وان باعت عشرات الشركات عن طريقها، فيكون البيع أفضل للجمهور عن طرق سوق المال. وإذا لم يكن هذا ولا ذاك

فيكون البيع للبنك للمدين من باب أولى. وبما أن البيع تم عن طريق التفاوض المباشر! فهذا يشير إلى وجود فساد وذلك من اجل الرشوة.

4 لمن نبيع؟

عندما تصدى العاملون لعملية البيع، لجأت القيادة السياسية إلى ما عُرف عنها من حيل أمنية للالتفاف على تكاتف العاملين، وقامت بإجراء توسعات كبيرة بالشركة وأخذت قرضا بنكيا كبيرا وقصير الأجل وبفائدة كبيره جدا قدرها 24% بهدف تركيع الشركة ووضع العاملين أمام الأمر الواقع لتصبح الشركة مديونة ويجب بيعها. ورغم أنها كانت مدينة لأحد البنوك ومن ثم يمكن بيعها لهذا البنك إلا أنها قامت ببيع الشركة إلى شركة بابكوك الصهيونية، أي لأعدائنا من اليهود وهذا يشير أيضا إلى نوع أخر من الفساد السياسي.

5 بكم نبيع؟

لا يمكن الإجابة على مثل هذا السؤال إلا إذا عرفنا القيمة الحقيقية لإجمالي أصول الشركة. لو رجعنا لتقييم الشركة الصهيونية لأصول شركة المراجل لوجدناها قيمت الأصول الثابتة بـ 11 مليون دولار ومخزون الشركة في 1993/6/30 بـ 6 مليون دولار، أي أن الشركة تم بيعها بالكامل بثمن بند واحد فقط من أصول الشركة وهو المخزون!

وبناء على العرض المقدم من الشركة الصهيونية 17 مليون دولار مقابل الدخول كشريك بنسبة 49% من شركة المراجل، فإن قيمة الشركة الإجمالية ستكون 49/17% = 34.7

أين تذهب حصيلة البيع؟

تضاربت الآراء بين الوزراء حول استخدام حصيلة البيع شركات القطاع العام، بالإضافة إلى حصيلة البيع من الشركات المشتركة والبنوك المشتركة في حكومة الجنزوري وبخاصة بين وزير المالية ووزير قطاع الأعمال ووزير القوى العاملة، فوزير المالية يرى أنه لابد من استخدام حصيلة البيع في سداد أقساط وفوائد الدين المحلى، خاصة بعد تضخمه. هذا بالإضافة إلى ضرورة سداد الضرائب المستحقة على تلك الشركات، فالموازنة العامة للدولة تتضمن 3 مليارات زيادة في الموارد السيادية ولا يمكن تغطيتها من الضرائب لأن هناك اتجاها لعدم فرض أية ضرائب جديدة. أما وزير القوى العاملة فطالب بضرورة دفع تعويضات مناسبة للعمال قبل توجيه حصيلة البيع لأية جهة، وذلك في ضوء وجود

توجيهات للاستغناء عن جزء من العمالة بالشركات المباعة. لكن يرى وزير قطاع الأعمال أن حصيلة البيع ستستخدم في سداد مديونيات الشركات للبنوك وإصلاح الهياكل التمويلية للشركات المتعثرة، وأشار في هذا الصدد إلى وضع برنامج زمني يتضمن إصلاح عدد من الشركات الخاسرة مقابل نفس عدد الشركات التي تتم خصخصتها، وقد تسبب هذا التصريح في حينه في حدوث أزمة بين وزارة المالية ووزارة قطاع الأعمال. هذا التضارب إن دل على شيء إنما يدل على برنامج الخصخصة المصري لم يكن مدروس ولم يكن وطنيا وإنما هو فقط مجرد روشتة قدمها صندوق النقد الدولي وعلى الحكومة المصرية التنفيذ.

والسؤال الآن الذي يطرح نفسه هو هل من المنطقي أن نبيع شركة تحقق أرباحا لإصلاح هيكل مالي لشركة خاسرة تمهيدا لطرحها للبيع في مرحلة لاحقة، ليدخل ثمنها الموازنة العامة للدولة لتغطية العجز بها؟!! وهذا الكلام يعني ببساطة تآكل وضياع ثروة مصر إذ أننا نبيع الأصول الثابتة لننفقها على الاستهلاك اليومي!

6- الآثار الاقتصادية لهذه الصفقة.

وتتمثل الآثار الاقتصادية في الخسارة الناتجة من بيع الشركة بأقل من قيمتها الحقيقية **ولتحديد** الخسارة الناتجة نطرح ثمن البيع من القيمة الحقيقية للشركة وذلك كما يلي:

أي = 34.7 – 6 =28.7 مليون دولار

وبسعر صرف وقتها 3.4 جنيه للدولار تكون الخسارة = 28.7 x 3.4 = 97.6 م ج.

وبسعر صرف اليوم 2018 وهو 17.65 جنيه للدولار تكون الخسارة = 28.7× 17.65= 506.55 مليون جنيه.

لكن لا ننسى أن هذا التقييم هو تقييم الشركة الصهيونية التي ترغب في الشراء. فماذا لو قيمنا نحن أحد أصول الشركة لوجدنا خسارة أكبر، فمثلا أرض الشركة والبالغ مساحتها 127 ألف متر وكلها صالحة للمباني، نجد أن قيمتها على أساس سعر المتر 5 آلاف جنيه وهو أقل من السعر الحقيقي تصل إلى 635 مليون جنيه، أي ما يعادل 187.647 مليون دولار بسعر صرف وقتها حوالي 3.4 جنيه للدولار. أي أن ما دفع ثمن للشركة كان يساوي 3% تقريبا من قيمة أحد أصول الشركة وهي الأرض دون باقي الأصول والمخزون الذي يضاعف من القيمة الإجمالية للشركة.